

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة



مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان :

دور تسيير مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي

دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2009/2017 BNA, BEA, SGA, AGB.

من إعداد الطالب: شعيب نذير.

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:/...../2020

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة رئيسا

الدكتور / عبد الباقي بضيف..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة مشرفا

الدكتور/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة



مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان :

دور تسيير مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي

دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2009/2017. BNA, BEA, SGA, AGB.

من إعداد الطالب: شعيب نذير.

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:/...../2020

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة رئيسا

الدكتور / عبد الباقي بضيف جامعة قاصدي مرباح ورقلة مشرفا

الدكتور/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى

أهدي قطاف وثمره عملي هذا إلى

من أفضلها على نفسي، ولم لا، فلقد ضحت من أجلي

ولم تدّخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام

امي الحبيبة.

والى اخوتي حفظهم الله جميعاً وادامهم عزاً وفخراً واعتزواً افتخر

به في كل مكان وزمان.

والى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

نذير



شكر

الحمد لله الذي من علينا بنعمة العلم ووفقنا لجني ثماره وها هي احدى الثماره تتجلى في هذا العمل الذي تم باذن الله وعونه

ثم إنه لا يسعني إلا أن أشيد بالفضل وأقر بالمعروف لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر أستاذي الدكتور **بضياف عبد الباقي** الذي شرفني بقبوله الاشراف على هذا العمل وعلى كل النصائح والتوجيهات التي قدمها لي جزاه الله خيرا.

كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب، بورك فيهم جميعا

وجزاهم الله عني الجزاء الأوفى.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص المخاطر الائتمانية المصرفية التي قد تتعرض لها البنوك التجارية والأداء المالي الذي تحققه وتعرف على أهم المؤشرات قياس الأداء المالي. أيضا حاولنا معالجة كل من مؤشرات مخاطر الائتمانية المصرفية وكفاية رأس المال والسيولة للمتغيرات المستقلة وكذا العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول كمتغيرات تابعة.

وأجريت هذه الدراسة على بنك BEA, BNA, SGA, AGB خلال الفترة (2009-2017). ولخصت الدراسة إلى وجود علاقة بين مخاطر الائتمانية المصرفية الأداء المالي البنك والمثلة بالعوائد وكذا دراسة تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على الأداء المالي البنوك لنفس العينة وفي نفس الفترة الزمنية، وتشير أهم النتائج الدراسة التطبيقية إلى مايلي:
متغيرات مخاطر الائتمانية، متغيرات كفاية رأس المال، متغيرات نسبة السيولة.

الكلمات المفتاحية:

مخاطر الائتمانية ، كفاية رأس المال ، نسبة السيولة، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، الأداء المالي، القروض المتعثرة

Summary

This study aims to diagnose the bank credit risks that commercial banks may be exposed to and the financial performance they achieve, and to identify the most important indicators for measuring financial performance. We also tried to treat all indicators of bank credit risk, capital adequacy and liquidity for the independent variables, as well as return on equity and return on assets as dependent variables.

This study was conducted on AGB, SGA, BEA, BNA bank during the period (2009-2017). The study summarized the existence of a relationship between bank credit risk and the bank's financial performance represented by returns, as well as studying the effect of credit risk indicators on the financial performance of banks for the same sample in the same period. Time, and the most important results of the applied study indicate the following:

Credit risk variables, capital adequacy variables, liquidity ratio variables.

قائمة المحتويات

..... الإهداء

..... الشكر

V الملخص:

VII قائمة المحتويات

IX قائمة الجداول

X قائمة الملاحق

X قائمة الاختصارات والرموز

أ - مقدمة ب

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي الاداء المالي و مخاطر الائتمان المصرفي

2 تمهيد:

3 المبحث الاول: الأداء المالي للبنوك التجارية:

3 المطلب الأول: الاداء المالي للبنوك - المفاهيم الأساسية.

3 - اولاً: مفهوم الاداء المالي للبنوك التجارية

4 ثانياً: أهمية الاداء المالي:

4 ثالثاً : العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

6 المطلب الثاني: مؤشرات الاداء المالي.

6 -أولاً: مؤشرات الأداء المالي.

7 - المطلب الثالث: ادوات قياس الاداء المالي للبنوك.

10 المبحث الثاني: مخاطر الائتمان المصرفي.

10 التمهيد:

10 المطلب الأول : تعريف المخاطر الائتمان المصرفي وأسبابها :

10 اولاً: تعريف مخاطر الائتمان المصرفي.

قائمة المحتويات

| | |
|---|--|
| 11 | ثانيا : أسباب مخاطر الائتمان المصرفي. |
| 12 | المطلب الثاني : أنواع تقسيمات مخاطر الائتمان المصرفي. |
| 13 | أولا: انواع المخاطر الائتمان المصرفي. |
| 18 | ثانيا : تقسيمات مخاطر الائتمان المصرفي. |
| 19 | المطلب الثالث: مؤشرات قياس مخاطر الائتمان المصرفي ومعالجتها. |
| 19 | أولا: مؤشرات قياس مخاطر الائتمان المصرفي. |
| 23 | ثانيا: معالجة المخاطر الائتمانية. |
| 27 | المبحث الثالث: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة. |
| 27 | المطلب الأول: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة العربية والأجنبية. |
| 27 | أولا: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة اقتصاديات العربية. |
| 28 | ثانيا: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة باللغة الاجنبية: |
| 30 | المطلب الثاني: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة. |
| 31 | خلاصة الفصل : |
| الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور تسيير مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي للبنوك التجارية. | |
| 33 | تمهيد |
| 34 | المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة |
| 34 | المطلب الأول: الطريقة المتبعة. |
| 34 | أولا: عينة الدراسة |
| 35 | المطلب الثاني: خطوات الدراسة ومصدر البيانات |
| 36 | المطلب الثالث: أدوات الدراسة. |
| 36 | أولا: تقديم نموذج بانل |
| 37 | ثانيا: نماذج بانل |
| 38 | المبحث الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة |

قائمة المحتويات

| | |
|----|-------------------------------------|
| 38 | المطلب الأول: اختيار نموذج الدراسة: |
| 43 | المطلب الثاني: تفسير النموذج |
| 44 | المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج |
| 45 | خلاصة الفصل الثاني |
| 47 | خاتمة: |
| 50 | قائمة المراجع |
| 54 | الملاحق |
| 62 | الفهرس |

قائمة الجداول

| الصفحة | اسم الجدول | رقم الجدول |
|--------|--|------------|
| 21 | نسب كفاية رأس المال للبنوك التجارية | (1-1) |
| 23 | مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية | (2-1) |
| 34 | عرض البنوك التجارية عينة الدراسة | (1-2) |
| 35 | مؤشرات قياس ربحية المستخدمة في الدراسة | (2-2) |
| 36 | مؤشرات قياس مخاطر الائتمان على مؤشرات ربحية المستخدمة في الدراسة | (3-2) |
| 38 | نتائج التقدير لأثر التجميعي باستخدام مؤشر ROE | (4-2) |
| 39 | نتائج إختبار Lagrange multiplier (LM) باستخدام مؤشر ROE | (5-2) |
| 40 | نتائج التقدير لأثر الثابت باستخدام مؤشر ROA | (6-2) |
| 41 | إختبار HAUSMAN باستخدام مؤشر ROA | (7-2) |
| 42 | نتائج إختبار ROA ل HAUSMAN | (8-2) |

قائمة الملاحق

| الصفحة | اسم الملحق | رقم الملحق |
|--------|--|--------------|
| 54 | متغير معدل مخاطر الائتمان | الملحق رقم 1 |
| 55 | متغير كفاية رأس المال | الملحق رقم 2 |
| 56 | متغير السيولة | الملحق رقم 3 |
| 57 | محدد العائد على الاصول | الملحق رقم 4 |
| 58 | محدد العائد على حقوق الملكية | الملحق رقم 5 |
| 59 | متغيرات دراسة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية | الملحق رقم 6 |
| 60 | متوسطات مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية | الملحق رقم 7 |

قائمة الاختصارات والرموز

| | | |
|---------------------------|---|------|
| Capital Adequacy Ratio | نسبة كفاية رأس المال | CAR |
| Return on Equity | العائد على الأموال الخاصة | ROE |
| Equity Ratio | حقوق المساهمين | EQR |
| Deposit Asset Ratio | الودائع إلى إجمالي الأصول | DAR |
| Risk Asset Ratio | نسبة الأصول المرجحة للمخاطر إلى إجمالي الأصول | RAR |
| Non Performing Loan Ratio | نسبة القروض المتعثرة | NPLR |

المقدمة

يعد النظام المصرفي المالي الدعامة الأساسية لاقتصاد في اي بلد، حيث تزداد اهميته مع تعاضم دور الوساطة المالية وحتمية التوازن بين الوحدات ذات الفائض والعجز المالي بلى تقتصر دورها على الوساطة فقط فمع توسع وتطور التكنولوجيا تعددت وظائفه لتصبح كيان يشمر ويتاجر في مختلف مجالات وقطاعات وحسب امكانية البنك.

فال جانب الحافظ على مكانتها والبقاء في البيئة المصرفية الشرسة فهي تسعى الى تحقيق وتعظيم ربحيتها كونها الهدف الاساسي الذي تسعى اليه البنوك التجارية وذلك بغية تعزيز مركزها المالي من خلال زيادة في حقوق ملكيتها والحفاظ على سيولة ملاءتها المالية , من اجل مواجهة مخاطر الائتمان المصرفي التي يتعرض لها اي بنك عند مزاوله نشاطها . فعند سعى البنك وراءها ربحية اكبر فهذا يعني مخاطر اكثر والتي قد تشل نظامها المالي مما يعرضها الى عسر مالي والتعثر الذي يؤدي بها تصفية في النهاية عند تفاقم الحالة.

لهذا تسعى جميع البنوك وراء دور تسير مخاطر الائتمان المصرفي على الاداء المالي بشتى الطرق والوسائل , وذلك من خلال معالجته المخاطر التعرض لها اثناء اي عملية مالية . من ابرز هذه المخاطر في المخاطر الائتمان فهي تاتي نتيجة تسلسل فشل وتعثر بعض عمليات المصرفية التي تصادف البنك يومية كون نشاط بنك لا يخلو من مخاطر المرتقبة لهذا تسعى للحد من هذا المخطر بتحديد لانه اكثر انتشار حيث يمكن لاي بنك تجنب هذه المخاطر او التقليل من حدتها وتعظيم اداء من خلال اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح هذه الوضعية وتجنب الوقوع فيها .

ب- الاشكالية:

ومما سبق يمكننا طرح الاشكال الرئيسي الموضوع:

- ما دور تسير مخاطر الائتمان المصرفي على الاداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2009-2017) ؟

و من خلال الإشكالية العامة نستخلص الإشكاليات الجزئية التالية:

- هل توجد علاقة بين مخاطر الائتمان و الاداء المالي ممثلا بالعائد على راس المال ؟

- هل توجد علاقة بين كفاية راس المال و الاداء المالي ممثلا بالعائد على راس المال ؟

- هل توجد علاقة بين السيولة و الاداء المالي ممثلا بالعائد على راس المال ؟

ت-فرضيات البحث:

تم صياغة فرضيات البحث بناء على الإشكالية المطروحة كما ي:

__ توجد علاقة بين مخاطر الائتمان و الاداء المالي ممثلا بالعائد على راس المال.

- توجد علاقة بين كفاية راس المال و الاداء المالي ممثلا بالعائد على راس المال .

- توجد علاقة بين كفاية راس المال و الاداء المالي ممثلا بالعائد على راس المال.

ث- اهمية الدراسة:

ان اهمية هذا البحث هو تستند الى اهمية الموضوع في دور تسير المخاطر الائتمان المصرفي على الاداء المالي ارتكازه على جانب مهم في مجال النشاطات المصرفية خاصة في ظل الازمات التي عصفت بكافة البنوك والبيئة تنافسية المحيطة بها.



حيث تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه البنوك في أعمالها، وذلك بتجميد جزءا هاما من أموال البنك لعدم قدرة العملاء المقترضين على تسديد أقساطها وفوائدها في آجال إستحقاقها مما ينعكس ذلك سلبا على أرباحها.

ج - مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من المبررات لاختيار الموضوع نذكر منها:

- حداثة موضوع دور تسير المخاطر الائتمانية وربطها بأداء المالي للبنوك في الوقت الحالي
- السعي لمعرفة مدى تحكم البنوك في لمخاطر الائتمان .
- الميول الشخصي لهذا النوع من الدراسة .
- موضوع البحث مطابق للتخصص.

ح - أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- محاولة رصد وتحليل أهم المتغيرات المسببة لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية وربط علاقتها الاداء المالي للبنوك؛
- توضيح كيفية دور تسير الاداء المالي في ظل الظروف والمخاطر المحيطة بها خاصة مخاطر الائتمان .
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية ولاسيما البنوك العمومية.

خ - حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على معرفة المحددات المصرفية الخاصة بالبنك في تفسير مشكلة القروض المتعثرة ، والتي تؤثر على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية . أما في دراسة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على الاداء المالي للبنوك اقتصرت مؤشرات الربحية على كل من العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول.

- **الحدود المكانية :** وسيختص هذا البحث في تناوله لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر وهي: بنك الخليج

الجزائر(AGB)، سوسيتي جينرال(SGA)، بنك الوطني الجزائري (BNA)، البنك الخارجي الجزائري (BEA).

- **الحدود الزمانية :** سنعتمد في هذا البحث على البيانات المالية المأخوذة من القوائم السنوية لمجموع من البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2009-2017.

د-منهج البحث والأدوات المستخدمة:

إن الموضوع الذي نود معالجته وطبيعته ونوع المعلومات المتوفرة عنه وطريقة تحليلها ، تفرض علينا استخدام منهج معين لمثل هذه الدراسة ، ويتمثل هذا المنهج في : **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يناسب طبيعة ونوع الدراسة والكشف عن مختلف جوانبه خاصة من الجانب النظري ، كما يمكن من خلال هذا المنهج تحليل الواقع وتشخيص المتغيرات للوصول إلى تفسيرات ونتائج دقيقة ، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام منهج دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية فيما يتعلق بالدراسة الميدانية ، اما الأدوات المستخدمة في الدراسة فهي: البرامج الإحصائية منها. Eviews9

ذ- مرجعية الدراسة:

على مستوى الجانب النظري اعتمدنا على أهم الدراسات ، الأطروحات العلمية ومجموعة من الكتب الأساسية على مستوى المكتبات الوطنية ، أما على المستوى التطبيقي سنعتمد على التقارير السنوية الخاصة بمجموعة من البنوك في موضوع الدراسة.

هـ - صعوبات البحث:

- ونشير إلى مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث ، ونذكر منها:
- صعوبة تجميع المعطيات والبيانات لعينة من البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة؛
 - صعوبة الحصول على نسبة مؤشرات للبنوك عينة الدراسة ، وذلك لعدم التصريح بها من قبل البنوك الجزائرية في تقاريرها؛
 - عدم تجاوب بعض عاملين البنك في الإجابة.

ز- هيكل الدراسة:

قصد الوصول الى النتائج المطلوبة وفق المنهجية العلمية المطلوبة , قمنا تقسيم هذه الدراسة الى فصلين جانب نظري وجانب تطبيقي , حيث تمثل فصلين الدراسة في مايلي :

- **الفصل الأول :** الإطار النظري الاداء المالي والمخاطر الائتمان المصرفي ويتضمن ثلاثة مباحث وهي المبحث الأول : الاداء المالي ، المبحث الثاني : مخاطر الائتمان المصرفي ، أما المبحث الثالث فخصص للدراسات السابقة.
- **الفصل الثاني :** الدراسة التطبيقية دور تسير المخاطر الائتمان المصرفي على الاداء المالي البنوك التجارية فتضمنت ثلاثة مباحث وهي : المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة ، المبحث الثاني : الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة ، أما المبحث الثالث : الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي الاداء المالي و مخاطر
الائتمان المصرفي

تمهيد:

يعتبر القطاع المصرفي الركيزة الاساسية في أي دولة , لما له اهمية بالغها في نمو الاقتصادي , ويتطور هذا القطاع يتطور معه الاقتصاد غير انه في بعض الاحيان يواجه مخاطر مصرفية (مخاطر التشغيل , مخاطر عدم السداد , مخاطر الائتمان...) تؤول دون تحقيق اهدافه ولهذا سيتم في هذه الدراسة التطرق الى مخاطر الائتمان ومعالجتها كونها المخاطر الاكثر شيوعا بين البنوك , ودراسة العلاقة الموجودة بين مؤشرات الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري (ميدان دراسة حالة) و ادوات قياس مخاطر ال ائتمان الموصى بها من طرف لجنة بازل و البنك المركزي باستخدام ادوات احصائية , فمن المهم ان تحقق البنوك ملاءة مالية جيدة وتنمية راس مالها لكن ليس في حساب تعرضها لجملة مخاطر تؤدي بها لمواجهة عواقبه وخيمة كالإفلاس حيث ان:

لذلك سنقوم تقسيم الإطار النظري لمخاطر الائتمان المصرفي على الاداء المالي للبنوك التجارية في هذا الفصل الاول تقسم إلى ثلاثة مباحث في المبحث الأول تم عرض أهم المفاهيم اساسية لمخاطر الاداء المالي التي أعطيت في هذا الصدد ، اما المطلب الثاني والثالث تناولنا ادوات قياس الاداء المالي. وبما أن مخاطر الائتمان تنشأ عن عدم قدرة العميل على سداد ديونه فلا بد من تحليل أهم المؤشرات المستخدمة في قياسها ، وطرق التحوط من مخاطر الائتمان .

أما المبحث الثاني تناولنا فيه مفاهيم اساسية المخاطر الائتمان المصرفي ، ومع تعرف على انواع وتقسيمات المخاطر الائتمان ، وذلك من خلال تناول أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية دورها على الاداء المالي للبنوك ، أما المبحث الأخير فقد خصص للدراسات العربية ومقارنتها بالدراسة الاجنبية

المبحث الاول: الأداء المالي للبنوك التجارية:

المطلب الأول: الاداء المالي للبنوك – المفاهيم الأساسية.

تمهيد:

الاداء المالي هو قدرة على الطرق عملها وهذا يعني ان طريقة التي تكون الشركة تحول المداخلات الى مخرجات بطريقة مثل وهكذا يتم التقديم هذا النوع وطريقة التي تقدم الشركة استراتيجية تحديد اهداف مع احترام جميع الموارد البشرية والمادية والموارد المالية المتاحة¹. كما له من الاسلوب وعملها الاساسي توليد الايرادات ويستخدم هذا المصطلح ايضا كم قياس عام للصحة المالية العمل للشركة الفطر المعين من الوقت ويمكن استخدامها لمقارنة شركات مماثلة في نفس الصناعة المقارنة الصناعات او القطاعات في التجميع²

- اولاً: مفهوم الاداء المالي للبنوك التجارية

الاداء المالي هو مقياس ذاتي لمدى قدرة الشركة على استخدام الاصول وهناك من يعرف الأداء المالي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية و هذا ما يتوقف على السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة و التي تظهر من خلال³:

تركيبية ميزانيتها المالية من أصول و خصوم و مدى قدرتها على تمويل باستثماراتها إذ أن عدم قدرتها على تمويل هذه الأخيرة سيؤثر دون شك على أدائها المالي؛

- درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في ظل معدل دوران بطيء لدورة الاستغلال سيؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل ينتج عنها انخفاض مستوى الأداء المالي؛

- حجم السيولة المتوفرة لديها ، فإذا كانت تعاني عجزاً فهذا يؤدي إلى زيادة ديونها مما ينتج عنه انخفاض في الأداء أما في حالة توفرها على فائض مع قدرتها على استغلاله أحسن استغلال من خلال توظيفه لتحقيق فرص ربح إضافية تسمح برفع مستوى الأداء المالي.

¹ - Abdelkader Derbali, Performance bancaire en période de crise , Mastère en finance et banque , Université de Sousse Tunisie, 2010

http://www.memoireonline.com/10/12/6395/m_Performance-bancaire-en-periode-de-crise10.html

² - <http://www.investopedia.com/terms/f/financialperformance.asp>

³ قلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص 133.

كما يعني الأداء المالي تسليط الضوء و فحص المحاور التالية من خلال عملية التحاكي¹ :
العوامل المؤثرة في مردودية المالية؛

- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛

- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض من الأرباح؛

- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

من خلال ما تم عرضه من تعريف يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه يعبر على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة و ذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المالية المتاحة بكفاءة و فعالية.

ثانيا: أهمية الاداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف في المؤسسة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضاً و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليتها و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و اقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة و استثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية و بقاء المؤسسة²

ثالثا : العوامل المؤثرة على الاداء المالي:

هناك عدة عوامل داخلية إدارية و فنية مؤثرة على الأداء المالي و التي سنلخصها فيما يلي³:

- الهيكل التنظيمي؛
- المناخ التنظيمي.
- التكنولوجيا؛
- الحجم.

¹ دادن عبد الغني قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007، ص 36.

² محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010، ص 46-47

³ زيبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011، ص 72.

أ - الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات و أعمالها ، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات ، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات و التمايز الرأسي و هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة و أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل و الاستثمار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها و من تم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية و كفاءة¹.

ب - المناخ التنظيمي :

هو شفافية التنظيم و اتخاذ القرار بأسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري ، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة و مهامها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء ، و يجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية و على الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء ، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية ، و تقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة².

ج - التكنولوجيا :

هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ، و يندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب ، و التي تكون وفقا للموصفات التي يطلبها المستهلك. و تكنولوجيا الإنتاج المستمر و التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية ، و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة. و على المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات و التي لبد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها وتعديل أداؤها وتطويره بهدف الموازنة بين التقنية و الأداء و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية³.

د - الحجم :

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها:
إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع إجمالي المبيعات إجمالي القيمة المضافة.

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 48- 49.

² زبيدي البشير، مرجع سبق ذكره، ص 73.

³ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 50- 51.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات ، فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة ،وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.

المطلب الثاني: مؤشرات الاداء المالي.

-أولا: مؤشرات الأداء المالي.

تعد المعلومات المالية من أكثر المصادر المعلومات توفرا تلك المؤسسات وخصوصا تلك المعلومات التي تظهر حساب الارباح والخسائر ومن هذا المنطلق نجد ان هناك العديد من المؤشرات المالية المستخدمة لقياس اداء المؤسسة حيث يعتبر الاداء المالي أحد جوانب المؤسسة المكونة بجوانب الاداء العام للمؤسسة والتي يجب ان تأخذ بعين الاعتبار اية محاولة لتقييم اداء من هنا سيكون هدفنا ابراز كيفية تقييم هذا المستوى عن طريق جعل مردودية كأحسن معيار لذلك .

وتعتبر المر دودية من بين اهم المؤشرات الاداء المالي ويمكن تعريف المر دودية على إنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة راس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية¹ . “ والمرد ودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة حيث ان راس المالي يعكس المر دودية المالية² .

-المرد ودية المالية : تهم المر دودية المالية بأجمالي أنشطة المؤسسة وتدخّل في مكوناتها كافة العناصر الحركات المالية حيث تأخذ النتيجة الصافية من الجدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية ويمكن حساب مرد ودية بعلاقة التالية:

(1)

$$\text{مردودية الاموال الخاصة (Rep)} = \frac{\text{النتيجة الصافية/ الاموال الخاصة (1-10)}}{\dots}$$

حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركته الاموال الخاصة في تحقيق نتائج الصافية وتمكن المؤسسة من استعادته ورفع حجم الاموال والخاصة وتقيس مرد ودية الاموال الخاصة مدى قدرة المؤسسة على توليد ارباح ومكافأة المساهمين ولهذا يهتم المساهم بالمرد ودية المالية كونها تحدد مصير فيما يتعلق بالأرباح³.

¹ الياس بن ساسي, يوسف قريشي, التسيير المالي والادارة المالية (دروس وتطبيقات) , الطبعة الاولى , دار وائل النشر الاردن, 2006, ص267.

² - Alain Capiez, élément de gestion Financiers. Masson, 4ème édition, paris, 1994, p : 121.

³ الياس بن ساسي , يوسف قريشي , مرجع سابق, ص268

كما يمكن تحليل المرد ودية المالية الى مجموعة من المركبات كما يلي :

(2)

$$\text{لمر دودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الاعمال}} \times \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الاصل الاقتصادي}} \times \frac{\text{الاصل الاقتصادي}}{\text{الاموال الخاصة}} \quad (10-1)$$

- **المطلب الثالث: ادوات قياس الاداء المالي للبنوك.**

1- الربحية:

المقياس أكثر شيوعا لأداء البنك وهو الربحية. وعموما، فإن لأرباح المحاسبية هي الفرق بين الإيرادات والتكاليف. وتعتبر الربحية من أصعب الصفات التي تضعها الشركة في تصور وقياس يتم استخدام هذه النسب لتقييم قدرة الشركة على تحقيق ارباح مقارنة بجميع مصاريفها والتكاليف الاخرى ذات الصلة خلال فترة زمنية محددة. وتعتبر النسب الربحية عموما النسبة المالية للبنك الاساسي من اجل تقييم مدى اداء البنك من حيث الربح. وفي معظم الاحيان، إذا كانت النسبة الربحية اعلى نسبيا بالمقارنة مع المنافسين، فانه يؤخذ كمؤشر على اداء البنك بشكل أفضل.

ويتم قياس الربحية باستخدام معايير التالية:

(ROA) - العائد على الأصول :

يظهر قدرة الإدارة على اقتناء الودائع بتكلفة معقولة واستثمارها في استثمارات مربحة وتدل هذه النسبة على مقدار صافي الدخل الناتج عن الأصول. يشير العائد على الأصول الى الربحية على موجودات البنك بعد كل المصاريف والضرائب وهو مقياس شائع لأداء الاداري حيث يقيس صافي الارباح لكل وحدة من أصل معين وبوجه عام. فان النسبة الاعلى تعني الاداء الاداري الافضل والاستخدام الفعال لأصول الشركة وانخفاض النسبة هي مؤشر الاستخدام غير الفعال للأصول. يمكن زيادة العائد من قبل البنوك اما عن طريق زيادة هوامش الربح او دوران الأصول ولكن ليس في وقت واحد بسبب المنافسة والمفاضلة بين الدوران والهوامش.

وتحسب من العلاقة التالية:

$$\text{صافي الأرباح / اجمالي الأصول.}$$

(1)

ب- العائد على حقوق الملكية (ROE) :

هو اهم مؤشر على ربحية البنك وامكانيات النمو، والعائد على حقوق الملكية يشير الى الربحية للمساهمي البنك بعد كل المصاريف والضرائب. وهو يقيس مقدار ربح الشركة بعد الضريبة لكل مستثمر في البنك والعائد على حقوق المساهمين هو صافي الارباح لكل راس المال من اسهم. وهو ايضا مؤشر لقياس الكفاءة الإدارية وعموما، فان ارتفاع العائد على حقوق المساهمين يعني اداء اداري للبنك أفضل

وتحسب من العلاقة التالية

صافي الربح / اجمالي حقوق الملكية.

(2)

ت- نسبة التكلفة الى الدخل (C/I) :

هذه النسبة تقيس الدخل المتولد لكل تكلفه، وتظهر مدى قدرة المدير على ادارة نشاط البنك بكفاءة بقدر ما يؤدي الى انخفاض التكلفة مقابل الدخل الناتج عن التشغيل. وكلما كانت النسبة (C/I) اقل كان أداء البنك أفضل وتحسب بالعلاقة التالية:

اجمالي التكلفة / اجمالي الدخل.

(3)

2- اداء السيولة:

وتشير السيولة الى على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب وبطريقه فعالة، إذا يتم اجتذاب المطلوبات المالية من خلال القنوات توزيع التجزئة والجملة. ويعتبر التمويل المتولد بالتجزئة اقل مرونة من المرونة أكثر موثوقية من الودائع التي يجتذب من قنوات التوزيع بالجملة وتستخدم النسب التاليه لقياس السيولة النقد والمحافظة الاستثمار الى النسبة الايداع (CPIDR) . = النقدية والمحافظة الاستثمار/الودائع .

وتشير هذه النسبة الى النسبة الالتزامات قصيرة الاجل التي يمكن الوفاء بها مع الاصول السائلة للبنك في الحالة السحب المفاجئ. ومقياس سيولة البنك وهو نسبة النقدية من الودائع الى الودائع. وكلما ارتفعت النسبة كلما كان الوضع سيولة للبنك بشكل أفضل، فكلما زادت الثقة لدى مودعين في البنك مقارنة بالبنك مع انخفاض CPIDR

(= صافي القروض / اجمالي الأصول. NLTA ب. صافي القروض الى إجمالي الأصول

تقيس (NALTA) بالنسبة المئوية للأصول المقيدة في القروض وهي اخرى تقيس حالة السيولة للبنك في حين ان هي نسبه تقاس فيها سيوله البنك من حيث ودائعه. اي انه يقيس نسبه اجمالي الاصول التي استثمارها البنك و القروض (او التمويل). وكلما ارتفعت النسبة كانت نسبة السيولة اقل للبنك ومع ذلك فارتفاع NLTA هو مؤشر على احتمال ربحية اعلى، وبالتالي المزيد من المخاطر وكلما ارتفعت النسبة هو كانت السيولة اقل للبنك

= القروض/اجمالي الودائع: (LDR)ث- نسبة القروض الى الودائع

ان القروض المودعة هي اهم نسبة لقياس حاله السيولة للبنك. وهنا يعني القرض السلف المقدمة للبنوك التقليدية. و يعتبر البنك مع انخفاض LDR لديها سيولة مفرطة، ربما انخفاض الارباح وبالتالي اقل مخاطر بالمقارنة مع البنك اخرى لديه LDR مرتفع ومع ذلك، يشير ارتفاع نسبة القروض الى الودائع الى ان البنك قد اتخذت مزيد من الضغوط المالية عن طريق تقديم قروض مفرطة ، كم يظهر مخاطر ان يلبي المصرف مطالبات المودعين قد يضطر الى بيع بعض القروض عند الخسارة. يشير الرقم المرتفع الى انخفاض السيولة.

3- جودة الأصول الائتمانية (أداء الائتمان).

مخاطر الائتمان هي واحده من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك. وقد ينشا الفشل بسبب عدم رغبة العميل بالسداد ديونه او تراجع وضع الاقتصادي.... الخ. وقد تم تصميم ادارة مخاطر البنوك لمعالجه جميع هذه القضايا. وفي حين يتوقع ان تتحمل البنوك بعض القروض والخسائر السيئة في انشطة الاقراض فان أحد الاهداف الرئيسية للبنك هو أحد هذه الخسائر. ويقوم اداء الائتمان بتقييم المخاطر المرتبطة بمحفظه اصول البنك، اي نوعية القروض التي يصدرها البنك. يمكن استخدام عدة نسب لقياس جوده الائتمان، ولكن ليس كل المعلومات عن القروض متاحة دائما. ان القروض المتعثرة متاحة للبنوك الوطنية المحدودة وبالتالي تستخدم نسب التالية:

1. القروض المتعثرة الى اجمالي القروض = قروض المتعثرة/ اجمالي القروض.

- تشير هذه النسبة الى نسبه اجمالي القروض التي تم تخصيصها ولكن لم يتم خصمها. وهي نسبة مئويه من اجمالي القروض التي كانت اما في حاله تقصير او قريه من ان تكون في حاله تقصير. وبمجرد ان يكون القرض غير فعال، فان احتمالات ان تسدد بالكامل وتعتبر اقل بكثير. ويجب النظر بعناية في مبيعات القروض المتعثرة حيث يمكن ان يكون لها العديد الاثار المالية، بما في ذلك التأثير على ارباح الشركة وخسائرها، والأوضاع الضريبية¹.

¹ - MD AMINUL ISLAM . An Analysis of the Financial Performance of National Bank Limited Using Financial Ratio. Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, 2014, Vol. 2, No. 5, 121-129. University Independent Bangladesh . Accepted November 19, 2014.p122-123-124.

المبحث الثاني: مخاطر الائتمان المصرفي.

التمهيد:

-ان المخاطر الائتمان المصرفي فهي تتواجد بصفة مستمرة لدى البنوك التجارية ،بل أن ما يتحقق من الربح لتلك البنوك إنما هو إنتاج تعامل الكفاء مع تلك المخاطر،لذلك فان المتابعة الائتمانية للقروض الممنوحة تعد أولوية من أولويات العمل المصرفي وهذا للتأكد من مدى التزام الأساسيات و الإجراءات والمعايير الائتمانية وتقييم مدى التعرض للمخاطر الائتمانية وتقدم تقارير بذلك الى إدارة العليا للبنك التجارية من اجل رفع جودة وكفاءة محفظة القروض و هو ما دفعنا الى تخصيص هذا المبحث للتعرف أكثر على المخاطر الائتمانية واسبابها و الأنواع التي تكشفها من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: تعريف مخاطر الائتمان وأسباب نشوءها.

المطلب الثاني : أنواع تقسيمات مخاطر الائتمان المصرفي.

المطلب الثالث : قياس المخاطر الائتمان المصرفي ومعالجتها

المطلب الأول : تعريف المخاطر الائتمان المصرفي وأسبابها :

تعد المصارف من أكثر المؤسسات المالية تعرضا للمخاطر، وهذا بسبب طبيعته عملها، لان نسبتها 90% من أموالها هي اتجاه هي التزامات اتجاه الغير (سواء كانوا مودعين او مقرضين).

وبالتالي يجب دفعها في الوقت الذي يطلبونها فيه، يحتم على الإدارة المصرف التجاري تقييم هذه المخاطر ودراستها من اجل التعرف على أسباب بغرض التحكم فيها.

اولا: تعريف مخاطر الائتمان المصرفي.

ان تعريف مخاطر الائتمان المصرفي يحتم علينا التدرج في ضبط المفاهيم المتعلقة بها، فالخطر يعرف بأنه كل حادث عشوائي إمكانه ان يجر معه خسائر وأضرار .

أما المخاطر البنكية فهي عدم تأكد من الاحداث المستقبلية التي تحدث في البيئة المحيطة بالمصرف. في حين ان المخاطر الائتمان المصرفي تعرف بانها احتمال حدوث كارثة في حق قرض معين، كما يمكن القول إنها مخاطر عدم تسديد القرض الناتجة عن المعلومات الغير كاملة من الأفراد.¹

وعلى الضوء ما تقدم يمكن بلورة تعريف شامل لمخاطر الائتمان المصرفي بأنها خسارة محتملة يتضرر من جراها المؤمن ولا يواجهها المدين لذلك فهي تصيب مانح الائتمان، ولا تتعلق بعملية تقديم الائتمان فحسب، بل تستمر حتى إنهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه ويكون السبب الرئيسي فيها المدين بسبب عدم التزامه او استطاعته أو قيام برد أصل القرض وفوائده.

¹ بن سميعة عزيزة، الائتمان في البنوك التجارية المخاطر واساليب تسييرها، دار الايام النشر التوزيع، الطبعة الاولى 2017، عمان، 2016، ص92

ويلاحظ من خلال التعاريف ان هناك علاقة بين المخاطرة في منح الائتمان المصرفي وسعر الفائدة المتوقعة وهي الطردية، ويشار إليها بتناوب العائد والمخاطرة، وهي القاعدة المالية التي تشير إلا انه يتوقع ان يكون معدل العائد المطلوب (الفائدة) مرتفعا كلما تزايدت درجة المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار وهذا مع افتراض ثبات العوامل الأخرى مؤثره على منح الائتمان.

ثانيا : أسباب مخاطر الائتمان المصرفي.

ان معالجة موضوع المخاطرة في منح الائتمان المصرفي يعبر عن لب وجوهره النشاط المصرفي ولكن الإقرار بان المخاطرة فطرة الائتمان المصرفي لا يعني أبدا انها وجدت من العدم وهو ما يدل علو وجود أسباب وعوامل أدت الى بروز وظهور المخاطرة في منح الائتمان المصرفي ولعل اهمها ما يلي:

1- عدم التناوب المعلوماتي المقرض والمقترض: والذي يقصد به ان احدهما يملك من المعلومات ما تفوق به معلومات الآخر الشيء الذي يصعب من مهمة الوصول الى إيجاد صيغه تجعل كل من الطرفين في وضع متساوي من حيث المعلومة المتاحة، ومرد اختلال بين المعلومات المرغوبة للمقرض وتلك المقدمة من المقترض ويرجع إما العوامل خارجية تتعلق بالهشاشة الاقتصادية من حيث توفير المعلومات الاقتصادية الناجمة للبنك او بقاء لجأت الاقتصاد الغير الرسمية التي تؤدي الى توسيع الهوة بين بين المقرض والمقترض او يرجع «لعوامل داخلية» والتي تتمثل في تبني التنظيم المناسب داخل البنك مما يسمح بوصول الى معلومات صحيحة وبأسرع وقت ممكن إضافة الى اعتماد وسائل التكنولوجيا المتطورة التي تسهل عمليات والصفقات النشاط البنكي.¹

2- عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض:

والذي يعبر عن مشكلة اخلاقيات المقترض حيال القروض الممنوحة له من البنك فمنها ما يرتبط بعوامل ذاتية كالأحجام عن تسديد مستحقات الدين الا عند تحقيق المزايا التي كان يرغبها المقترض من عملية الاقتراض ومنها ما يرتبط بعوامل موضوعية تتعلق أساسا بظروف اقتصاديه التي يصادفها كل متعامل، ففي حالات الكساد الاقتصادي مثلا لقطاع من القطاعات الاقتصادية، تتأثر سلوكيات المتعاملين بشكل وبأخر مع البنك افراد كانوا او مؤسسات وزيادة على ما سبق ذكره يمكننا إضافة الأسباب التالية:

- غياب الدور الفعال الكفاء، للجهاز المصرفي داخل المجتمع واتسام أداء هذا الجهاز بارتجالية والتسرع والمنافسة غير رشيدة
- العجز الهائل في الإطارات الفنية والإدارية المؤهلة في بيئة غابت عنها المبادرات الفردية لسنوات طويلة ولحقت بها تشوهات هيكلية كثيرة، الأمر الذي يترتب عليه غياب الرشادة الاقتصادية في قرارات منح الائتمان داخل البنك التجاري.
- انتشار الفساد المالي الإداري وغياب الضمائر البشرية التي تتصدى لإدارة البنوك والمشروعات المحتاجة الى تمويلات مصرفية على شكل قروض.
- عدم توافر المؤسسات المالية لدفع وتنشيط الحركة الاقتصادية والمالية، مما أدى الى عجز المؤسسات المصرفية القائمة عن استيعاب تمويلات المطلوبة ولجوءها الى التوظيف لأموال في مسارات غير اقتصاديه.

¹ بن سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص 94-95

وانطلاقاً مما سبق، فهذه الأسباب والأخرى لم يتسع المجال لذكرها كلها. تجعل البنك في موضع خطر لتحصيل حقوقه، وبالتالي فهو أمام خيارين لا ثالث لهما إما ان يتحمل المخاطر ويسعى لتسييرها ويعظم ربحته وهو ما يمثل هدف البنك الأسمى، واما ان يخفض من عمليات منح القروض وعليه تنخفض المخاطر وتنخفض عوائدها معها.

المطلب الثاني : أنواع تقسيمات مخاطر الائتمان المصرفي.

ان الأخطاء اللصيقة بكل عملية ائتمان مصرفي لم تظهر فجاء ولم تكن ابدا وليده اللحظة التي طفت فيها السطح، ولكنها بالطبع كانت نتيجة تداعيات وأسباب مثلث ناقوس الخطر، وجرس الإنذار، وبالتالي الإعلان صراحة عن وجود خطر بموازاة مؤشرات عده، وجب على البنكي ملاحظتها في الوقت المناسب وهذا من اجل إعطاء مجال للبنك لاتخاذ الإجراءات الضرورية والا حدثت المشكلة، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

- تباطؤ حركه حساب المقرض بالبنك، مما يعبر عن نقص واختلال، في ظروف التشغيل والنشاط الذي يمارسه العميل مما يجعله غير قادر على مواجهه التزاماته تجاه البنك.
- كثرة ارتداد الشيكات المقدمة لتحصيل من جانب المؤسسة المدنية نتيجة التعامل مع الزبائن الغير جيدين دون الحصول على الحد الأدنى من الضمانات المطلوبة.
- تباطؤ حركه المبيعات وانخفاض القدرة التسويقية للمؤسسة العميلة، مما يزيد من تراكم الإنتاج والتقليل من عائد ونشاط المشروع وهو ما يؤدي الى انخفاض كفاءاته.
- انخفاض قدره المؤسسة على الاقتراض من الخارج(الموردين) نتيجة احساسهم بسوء وحالة ومركز المؤسسة المالي وعدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاههم.
- تدهور نسبة السيولة سواء في الخزينة أو لدى البنوك بالنسبة الى إجمالي رأس المال العامل ويمكن للبنك الوقوف عليها من خلال ارصدة الحسابات الدائنة او المدينة للمؤسسة في البنك.
- ارتفاع نسبه التزامات العميل(المؤسسة) قصيرة الاجل اتجاه الموردين وهذا لتغطيه عجز السيولة لديه.
- ويضاف الى ما سبق دلائل اخرى لتعثر القروض والتي يمكن حصرها فيما يلي:
- انخفاض قيمه الضمانات التي قدمها العميل تأمين بسداد دينه.
- الخلل الإداري الواضح في نشاط العميل كظهور اختلاسات في الشركة تؤثر على سير نشاطها وإرادتها المستقبلية.
- وفاة العميل وإفلاسه او هروبه الى خارج الوطن.
- ويضاف الى ما تقدم من أسباب تولد القناعة التامة لدى مسؤولي البنك بان القرض قد أصبح على درجه من الخطورة تزيد عن المخاطر المألوفة في منح الائتمان، وبالتالي الشك في إمكانية تحصيله بعضه او كله.

انطلاقاً مما سبق ذكره، فإن عدم التفطن المبكر لهذه المؤشرات قد ينجز عنها إخطار وخسائر كبيرة للبنك، لذلك وجب على البنك التحسب لها واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي أضرارها، وهذا التحوط يخص كل أنواع مخاطر الائتمان المصرفي التي سنأتي على ذكرها في النقاط التالية¹:

أولاً: أنواع المخاطر الائتمان المصرفي

1) خطر تعثر الدين (عدم التسديد). **Risque de non remboursement.**

قبل التعرف على هذا الخطر الذي يعد أهم الاخطار التي تعترى عمليات منح الائتمان، ويجدر بنا أولاً التطرق لخطر التجميد، وهو عدم سداد العميل لديونه في وقتها المحدد فتصبح مجمده، ويقع البنك في الخطر عندما لا يستطيع مواجهه المسحوبات المستمرة من المودعين، فهو خطر مهم يهدد سيولة البنك وسمعته وعليه مرد وديته، ذلك انه يزعم ثقة العملاء تجاه البنك و التي يسعى دائماً للحفاظ عليها -بتوفيره للسيولة الكافية- حتى لا يترددوا في إيداع أموالهم لديه، إما خطر عدم تسديد فهو ضياع جزئي أو كلي للقرض بمعنى عجز المقرض عن السداد وهو بذلك أكثر أخطار ضرارا بالبنك حيث يمكن تصنيفه الى مجموعتين

أولهما مخاطر خاصة بالعميل نفسه، فقد يعجز عن سداد أصل القرض وفوائده، وقد يكون له القدره المالية ولكنه لا يرغب في السداد لسبب أو لآخر اما ثانيهما فيتعلق بعوامل خارجية.

1-1 مخاطر خاصة بالعميل **Risque lies aux débiteur**

تسمى المخاطر الغير نظاميه او المخاطر الخاصة (les risques propres) وهي المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها عمليه سداد الائتمان والناجمة عن الأسباب تتعلق بالمقرض بصوره مباشرة، بمعنى مخاطر خاصة بظروف المقرض، ولهذا يتعين على البنك ان يراعي استيفاء كافة الجوانب الخاصة بدراسة العملاء ويمكن تقسيمه الى ما يلي:

- **خطر البشري:** و يرتبط هذا الخطر بالتكوين الشخصي للعميل و اخلاقه و وضعه اجتماعي ومدى استعدادده للوفاء بالتزاماته في مواعيدها، فمن العملاء المدينين من هم قادرين على السداد مديوناتهم، ومع ذلك لا يفعلون و يتهربون من سدادها، بل لا يمانعون في دخول مع البنك في منازعات قضائية غير عابثين بسمعتهم التجارية و الاجتماعية، وعلى عكس من ذلك هناك من العملاء من تدهور مركز المالي بشكل ملحوظ و يظل يعمل دون ككل لتحسين وضعه، و قد يلجأ أحيانا الى بيع كل ما يملك حتى سكنه الشخصي وسيارته من اجل الوفاء بالتزاماته والحفاظ على سمعته أملا في تحسين مركزه المالي والعودة الى سوق مره أخرى ومارست نشاطه.

- **خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك:**

حيث انه بهدف الحصول على الموافقة بمنح الائتمان المصرفي من البنك او لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية، يقوم العميل بالتقديم ببيانات خاطئة عن العمل الى البنك وتظهر المشروع على غير حقيقته، مما يؤدي بالبنك الى منح العميل القرض المطلوب دون محاوله منه لتقصي الحقيقة فيما قدم إليه من بيانات.

¹ بن سميحة عزيزة، نفس مرجع سابق، 98، 99، 100

- **خطر قانوني:** يرتبط هذا الخطر أساسا بالحالة او الوضعية القانونية للمؤسسة، وكالنشاط الذي تمارسه علاقتها بالمساهمين، ومن بين القواعد التي يجب على البنك مراعاتها حول المؤسسة ما يلي:
 - النظام القانوني الذي يحكم المؤسسة: شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة ذات أسهم.
 - مدى سلطة المسيرين على المؤسسة بمعنى هل لهم حرية تامة في إبرام عقود القروض ورهن البيع الممتلكات المؤسسة أو لهم سلطه محدودة تتمثل في تسيير المؤسسة فقط.
 - السجل التجاري ووثائق الملكية والإيجار
 - علاقة المساهمين مع المسيرين.
- **خطر المالي:** يرتبط هذا الخطر بمدى قدر العميل (المقترض) على تسديد التزاماته تجاه البنك وهذا من خلال معرفه وضعيته المالية عن طريق تحليل ودراسة كل الوثائق التجارية والمحاسبية بحيث يمكن تقدير المخاطر واستخراج المؤشرات المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل المالي للمقترض (المؤسسة) ومدى اعتماده على الاقتراض الخارجي سيولة أصوله، تطور نشاطه، حجم أعماله، معدلات الأرباح المحققة ومدى تماشيها مع المعدلات السائدة في نشاط المماثل.
- **خطر الإداري :** يتعلق هذا الخطر باعتماد العميل على أفراد من عديمي الخبرة أو منخفضي الكفاءة والدراية الفنية والعملية في إدارة النشاط، تلاعبهم بأموال البنوك وعدم مراعاتهم الدقة في إعداد القوائم المالية عن المنشأة وتحول هؤلاء الأفراد من المصدر إيراد والريح الى نزيف خسارة وتكلفه نظرا لارتفاع أجورهم ومرتباتهم مراكزهم الوظيفية.
- **خطر خاص بعملية الاقتراض :** يرتبط هذا الخطر بطبيعة العملية المراد تمويلها وكذا مدتها مبلغها، ومدى توفر شروط النجاح وإتمام هذه العملية لتمويلية فكلما كانت الشروط مواتية لتنفيذها كلما قل الخطر الذي يمكن ان يتعرض له البنك. إضافة الى غرض من القرض كاستخدام القروض قصيرة الأجل في أغراض المدى طويل فتصبح الأموال مجتمده بنظر البنوك، وكذا الضمانات المرافقة لعملية الإقراض فمثلا بالنسبة للإقراض بضمان بضائع ترتبط بالمخاطر بنوعيتها، مدى استقرار أسعارها في السوق ودرجه تعرضها للتلف والتقدم، وهناك حالة أخرى أين يستخدم القروض لتمويل عمليات ليست من طبيعة عمل المقترض، بمعنى وضع الأموال في مكان غير المناسب.
- **خطر مرتبط بقدرة المقترض على الإنتاج:**
 - وعليه يجب الوقوف على كفاءة استخدام العميل لعناصر الإنتاج والتنظيم الداخلي والطرق المستعملة في عملية التصنيع، وجودة الإنتاج وحدائته وأساليبه وكفاءة سياسة تسويق المنتجات ومن ثمة تحقيق إيرادات تكفي لسداد التزامات واحتياجات العميل من مستلزمات الإنتاج.
- **خطر فشل المشروع:** وهو أهم أسباب تعثر القروض فإذا فشل المشروع وحقق خسائر فادحة فان ذلك يعني عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المتفق عليها.

2-مخاطر خارجية: هي مجموع المخاطر التي تتعرض لها عملية السداد الائتمان المصرفي نتيجة أسباب لا ترجع الى العميل (المقترض) بصورة مباشرة وإنما تعود لمخاطر عامه مرتبطة بالظروف والأوضاع السائدة في البلاد ويقطاع نشاط الشخص المقترض او تتعلق بالبنك التجاري ذاته وبأفعال الغير¹.

2- 1 - مخاطر العامة : وتسمى «المخاطر النظامية» وترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إرادة كل من العميل المقترض والبنك المقترض والتي قد يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرار الائتماني وبالتالي تتمثل هذه الأخطار انعكاسا للأوضاع العامة وللمحيط الاقتصادي والاجتماعي السياسي فهي ترتبط بأزمات مهما كان شكلها وطبيعتها. وانطلاقا مما سبق يعمل البنك جاهدا على تجنب هذه المخاطر قدر الإمكان وهذا يستوجب دراسة محكمه للظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال القرارات المتخذة والمتمثلة فيما يلي:

_السياسة العامة للبلاد.

_النظام الاقتصادي المتبع.

_القطاعات التي توليها الدولة أهمية أكبر.

_ السياسة المتابعة في إطار التشغيل والاستثمار.

_ السياسة الجبائية والنقدية.

_ سياسة التجارة الخارجية وامكانيات التمويل الخارجي.

1- خطر سعر الفائدة: و يقصد به تقلب أسعار الفائدة في المستقبل، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة مثلا عن المعدلات التي تم الاتفاق عليها في عقد القرض، أصبح البنك يحصل على عائد اقل من عائد السوق على استثماراته، بعبارة أخرى يتمثل هذا الخطر في عدم تقارب نسبه قاعدة البنك

TBB* (Taux base bancaire)

ونسبه السوق المالية TMM (TaxMarchémonetarize) إذا ان TBB تتبع TMM لكن ببطء ما ينجم عنه خسارة على بعض القروض.

2- المخاطر الاقتصادية: قد تتعرض القروض لمخاطر اقتصادية تتمثل في:

- مخاطر التضخم : هي مخاطر هي مخاطر انخفاض القوة الشرائية لاصل القرض والفوائد معا والذي ينتج عن موجات التضخم التي تجتاح البلاد، مما يلحق اضرارا بالبنك.

- مخاطر الدورات التجارية : يقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي وتترك آثار سلبية على نتائج نشاط المنشآت وعلى مقدراتها على الوفاء بما عليها من قروض وفوائد.

- مخاطر السوق : وتشير الى احتمال اجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي او السياسي في الدولة ذاتها او في دول أخرى تربطها بها علاقة وثيقة، إذا ما كان لتلك التغييرات آثار عكسية على نتائج نشاط منشآت الأعمال فقد تتأثر مقدراتها على الوفاء بما عليها من التزامات.

¹ بن سميحة عزيزة، نفس مرجع سابق، ص 103 , 104

- اتساع نطاق ونمو الاقتصاد السفلي : والذي يقصد به الاقتصاد الجريمة المنظمة والفساد الاقتصادي وتزداد خطورته لكونه متصلا بالاقتصاد الرسمي، حيث ينتشر من خلاله استغلال النفوذ ونهب الأموال وإشاعة الرشوة في ظل هذا يصبح القرار الائتماني مجرد استجابة لضغوط تمارس من جانب أصحاب النفوذ وتفقد أجهزة الائتمان بالبنوك والقدرة على الرفض فتتضخم المديونيات، وتصبح غير قابلة للسداد.

3- مخاطر سياسية اجتماعية وقانونية : و تعدد صورها ويتفاوت تأثيرها، ومن أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التعبئة الاقتصادية لدولة أجنبية، و ما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع العلاقات مع دول معينة وصدور بعض التشريعات التي قد تسمح بتأجيل بعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع، وكذلك المخاطر المرتبطة بالظروف الاجتماعية (اضطرابات) أو الأحوال الطبيعية (كالزلازل، الفيضانات، الحرائق، الجفاف الأوبئة الخ).

4- مخاطر خاصة بالبنك: يمكننا القول ان مخاطر الائتمان المصرفي تجد جذورها في واقع الجهاز المصرفي بتركيبه المؤسسي وظروف تشغيله لذلك تسعى البنوك جاهدة لدعم نظم رقابتها على القروض بمهدف التقليل من حدة هذه المخاطر لكنها في كثير من الأحيان تصادف مشاكل ناتجة عن¹:

- ضيق الخبرات المكتسبة للعاملين بإدارات الائتمان وغياب فنون العمل المصرفي؛
- تخلف أدوات البحث والدراسة وعدم تواجد العناصر القادرة على القيام بأعمال التحليل المالي بشكل علمي وسليم؛
- استخدام وتطبيق نظم بدائية للقيام بأعمال الاستعلام عن العملاء؛
- التوسع في منح الائتمان من خلال قرارات متسرعة عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السلمية؛
- عدم قدره البنك المركزي على تحقيق رقابة فعالة مستمرة على أداء الجهاز المصرفي؛
- عدم استخدام الأساليب والاستراتيجيات لعلمية الحديثة والمطبقة عالميا في هذا الشأن مع الاكتفاء بالاسترشاد بعدد النسب المالية التقليدية والتي لا يمكن التمويل على نتائجها منفردة في إدارة موارد واستخدامات البنوك كوحدات اقتصادية ذات طبيعة متميزة؛

- اغفال المعايير المصرفية المتعارف عليها مثل اعتبارات الأمان والسيولة والربحية، وذلك عند دراسة ايه تسهيلات يطلبها العملاء؛
- عدم وجود ضمانات على القرض وتواجدها بشكل غير كاف لا يتناسب مع طبيعة أو حجم التسهيلات الممنوحة؛
- غياب المتابعة المستمرة والدورية من جانب البنك بالنسبة للقروض الممنوحة؛
- التجاوزات في الحدود المقررة لكل مستوى إداريا او منح التسهيلات من خلال مستويات إدارية ليست لديها صلاحية في ذلك.
- غياب سياسة للإقراض واضحة المعالم يستطيع من خلالها البنك ضبط معالم استراتيجيته فيما يتعلق بالربحية والنمو.

5- خطر مهني: ويسمى الخطر القطاعي ويتمثل في مكانه هذا القطاع داخل الاقتصاد الوطني، وحجم موارده وإمكانية توسيعه وتطوره، والتقلبات التي قد يتعرض لها نتيجة سياسة الدولة الاقتصادية كتشجيع قطاع على حساب آخر أو ندرة المواد الأولية وانحيار الأسعار أو التغيرات الجذرية في شروط الإنتاج وتغير الاذواق نتيجة تغير نمط الاستهلاك، ظهور منتجات مماثلة بأقل سعر أو نفور الزبائن

¹ بن سميحة عزيزة، نفس مرجع سابق، ص 108

فكل هذه التحولات يمكن ان تسبب انكماشاً معتبراً في السوق العادي للمؤسسة فتهدد عملية السداد كما تهدد البنوك المتعاقدة مالياً بقيمة معتبرة مع قطاع نشاط معين فيكفي ان يكون هذا القطاع قد أصيب بأزمة قوية- تشعب أو تقلص السوق، منافسة منتجات أجنبية ذات جودة عالية وبسعر معقول- لتعرض البنوك لصعوبات الخطيرة.

6- مخاطر ناشئة عن فعل الغير: قد يتعرض المقرض ذاته بسبب فعل الغير الى بعض الإخطار التي تؤثر على قدرته على الوفاء بالتزاماته والتي ليس من اليسر حصرها، ومن امثلتها إفلاس أحد الكبار مديني العميل أو نشر¹ المعلومات غير حقيقية عنه توحى بسوء مركزه فيكون من نتائجها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة على نحو يؤثر على نشاطه. وانطلاقاً مما سبق ذكره، فان خطر عدم التسديد هو الشغل الشاغل للبنوك التجارية ولكن هذا كان في السابق وأما الآن في ظل تطور اسواق رؤوس الأموال فقد أصبحت البنوك معرضة لمواجهه أنواع أخرى من المخاطر مثل: خطر السيولة وخطر معدلات الصرف، لذلك وجب عليها الاهتمام أكثر فأكثر بتسيير هذا النوع من المخاطر والتي أصبحت من هنا فصاعداً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنشاطها في ظل ما استجد على السوق المصرفية من تطورات.

(2)- مخاطر أخرى **Autres risques**.

بعدما تطرقنا فيما سبق لأهم الأخطار التي تعترى عملية الائتمان المصرفي هي مخاطر تعثر الدين (عدم التسديد)، لا باس ان نقدم فيما يلي مجموعة الاخطار الأخرى التي تنطوي عليها عملية الائتمان والتي تتمثل أساساً في خطر سعر الصرف وخطر السيولة.

(2)-1- خطر سعر الصرف: **Risque des taux de change**

لقد نتج عن موجات التغير التي اجتاحت البنوك بصفه خاصة والاقتصاديات بصفه عامة ان تكبدت هذه المؤسسات المالية مخاطر إضافية وازدادت هذه المخاطر بقيام البنوك بتوزيع عملياتها بعيداً عن اعمالها الاصلية، ونذكر من بين هذه المخاطر خطر سعر الصرف وهو لا يظهر إلا عندما تكون هناك عملياته إقراض لعملاء في الخارج - يكون القرض قد تم بعملة البلد الموجود فيه المقرض - ففي حالة انخفاض أسعار صرف عملة تلك الدولة، فان ذلك يعني خسارة أكيدة للمقرض حيث ان القيمة الشرائية للأموال التي يحصل عليها السوق تكون اقل أما إذا كان القرض بالعملة الصعبة كالدولار الأمريكي مثلاً، وحدث و ان انخفض سعره بعد منح القرض، فان المقرض الأجنبي عليه ان يدفع أموالاً أكثر من عملة بلده حتى يتمكن من سداد القرض، و بالتالي يمكن القول ان هذا الخطر ناجم عن احتمال تغير سعر الصرف بين عمليتين بصورة غير متوقعة خلال الفترة الفاصلة بين اتخاذ القرار منح القرض و موعد استرداده.

بمعنى ان الخطر سعر الصرف يكون نتيجة الخسارة لامتلاك البنك حقوقاً أو ديوناً بالعملة الصعبة وهو ما يؤدي الى أرباح أو خسائر في حاله تغيرات سعر الصرف لذلك يمكن تمييز بين :

-الوضعية العامة أو الكلية لسعر الصرف: يعبر عنها بالفرق بين الحقوق بالعملة الصعبة و الديون بالعملة الصعبة، ان هذه الوضعية ليست مؤشراً جيداً للتقدير الخطر المحتمل من طرف البنك ذلك ان النظام سعر الصرف يمنع البنوك من اخذ وضعيه عامه، أي ان البنوك تكون دوماً في وضعية معدومة (الحقوق بالعملة الصعبة =الديون بالعملة الصعبة).

¹ بن سمينة عزيزة، نفس مرجع سابق، ص , 110, 111

- وضعيه سعر الصرف:وهنا نجد:

***وضعيه قصيرة:**يواجه البنك وضعية قصيرة لسعر الصرف، إذا كانت الحقوق بالعملة الأجنبية اقل من الديون بالعملة نفسها وفي هذه الحالة تكون هناك:

- وضعيه الملائمة: إذا كان السعر الصرف للعملة في انخفاض.

- وضعيه غير ملائمة: إذا كان السعر الصرف للعملة في ارتفاع.

* **وضعية طويلة:** يواجه البنك هذه الوضعية عندما تكون الحقوق بعمله الصعبة أكبر من الديون بنفس العملة وفي هذه الحالة تكون هناك¹:

- وضعيه ملائمة: إذا كان سعر الصرف للعملة في ارتفاع.

- وضعيه غير ملائمة: إذا كان سعر الصرف للعملة في انخفاض.

(2)-2 خطر السيولة: **Risque de liquidité**

ان السيولة هي احتياطي الأمان بالنسبة للبنوك الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة ولهذا تعتبر مخاطرة السيولة مخاطرة رئيسيه في البنك، وهي نتيجة للمعاملات القياسية التي تحدث فجوة استحقاق بين الأصول والخصوم، كما يمكن تعريفها باحتمال عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته حسب الجدول الزمني المتفق عليه، فتنشأ حينئذ ما يعرف بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة (Mis Matching Risk) بين السحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض.

وتنتج عند قيام البنك بمنح قروض طويلة الاجل اعتمادا على مصادر (خصوم) قصيرة الأجل، وبالتالي فالبنك يستفيد من هامش معدل الفائدة (المعدل الطويل وبطبيعة الحال أكبر من المعدل القصير) ليضمن تلبية احتياجات مودعيه الذين يرغبون في توظيف اموالهم لاجال قصيرة ومقترضين يرغبون في الاستفادة من القروض طويلة الاجل.

ولهذا نجد ان اجال استحقاق موارد البنك التجاري أقصر من اجال استحقاق استخداماته (القروض) وهذا ما يعرضه بصفة دائمة لهاجس انعدام السيولة، حيث لا يستطيع مواجهة طلبات مودعيه وهو ما يجبره أحيانا على الإفلاس ولذا فعليه مراعاة نسبة السيولة لديه ولا يصح له ان يمنح قروضا على حساب السيولة الموجودة لديه².

ثانيا : تقسيمات مخاطر الائتمان المصرفي

المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه: خسارة مالية وفق هذا التحديد فان المخاطر الائتمانية تنقسم إلى ما يلي:³

- **مخاطر إقراضية مباشرة:** وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمانيات الأخرى.

¹ بن سمينة عزيزة، نفس مرجع سابق، ص 113

² بن سمينة عزيزة، نفس مرجع سابق، ص 114

³ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 174.

- مخاطر إقراضية محتملة: وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر إقراضية مباشرة طيلة مدة الاعتماد أو الكفالات.
- مخاطر المصدر: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة
- مخاطر ما قبل التسويات: وهي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد ليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه.
- مخاطر التسويات: وهي التي تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه.
- مخاطر التحصيل: وهي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء وتحويل بناء على تعليمات أحد العملاء قبل أن يقوم بالدفع

المطلب الثالث: مؤشرات قياس مخاطر الائتمان المصرفي ومعالجتها

أولاً: مؤشرات قياس مخاطر الائتمان المصرفي

استجابة للأزمات المالية، زاد اهتمام المنظمين بمعايير الفحص والمراقبة. ففي البنوك، أكدت بازل 2 الارتباط المباشر بين الحد الأدنى من رأس المال التنظيمي ومخاطر الائتمان الكامنة في البنوك، وهذه الخطوة تعطي مؤشراً على أن إدارة رأس المال هي مرحلة هامة في تخفيف المخاطر وإدارتها. ومع ذلك، فإن وضع مؤشرات فعالة في إدارة المخاطر الرئيسية تشكل تحدياً كبيراً يمكن لبعض المصادر المتاحة مثل السياسات واللوائح توفير التوجيه المفيد في اشتقاق مؤشرات المخاطر الرئيسية والامتثال للمتطلبات التنظيمية ويمكن التعبير عن مؤشرات إدارة المخاطر. وتصبح إطاراً أكثر شمولاً لإدارة رأس مال البنك لتحسين الربحية عن طريق المنتجات القائمة على تسعير المخاطر الأكثر كفاءة وتخصيصاً للموارد.¹

لذلك أشارت الأدبيات النظرية إلى آثار متطلبات رأس المال على سلوك البنوك، وبالتالي على المخاطر التي تواجهها المؤسسات. وتشير بعض الأعمال الأكاديمية بالنسبة لمتطلبات رأس المال التي تساهم بشكل واضح بمختلف الإجراءات الممكنة لاستقرار البنك. فعلى العكس من ذلك، أعمال أخرى تخلص إلى أن متطلبات رأس المال تجعل البنوك ذات المخاطر المرتفعة مما سيكون عليه في حالة عدم وجود مثل هذه المتطلبات.²

وعليه تقاس المخاطر الائتمانية في البنوك من خلال مؤشرين أساسيين هما: نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة. فحسب لجنة بازل فإن الحد الأدنى لرأس المال يرتبط بالمخاطر التي يتعرض لها البنك، وهذا يدل على أن البنك كلما تعرض إلى مخاطر أكبر كلما احتاج إلى رأس المال أكبر، ويشير هذا التنظيم على أهمية إدارة رأس المال في إدارة المخاطر والامتثال للمتطلبات التنظيمية التي يمكن التعبير عنها كمؤشرات لإدارة المخاطر.

¹ -Ara Hosna and all, **Credit Risk Management and Profitability in Commercial Banks in Sweden**, Master of Science in Accounting, University of Gothenburg, 2009: p13.

² Idem

أما فيما يخص نسبة القروض المتعثرة¹ (NPLR) فهذا يعني أن انخفاض NPLR مرتبط بانخفاض المخاطر وسعر الفائدة على الودائع. وفي نفس الوقت، قد يكون هناك علاقة إيجابية بين سعر الفائدة على الودائع و NPLR استنادا إلى احتمال أن قاعدة ودائع البنك سوف تزيد سعر الفائدة على الودائع لتمويل القروض مرتفعة المخاطر. وزيادة القروض عالية المخاطر قد تعزز احتمال أعلى لنسبة القروض المتعثرة. ذلك أن تخصيص البنوك لإدارة المخاطر يعتمد على تنوع مخاطر الائتمان لتقليل من قيمة القروض المتعثرة NPLR

فالقروض المتعثرة هي احتمال الخسارة التي تتطلب تشكيل مخصصات من الناحية المحاسبية الأمر الذي يستدعي طرحها من الأرباح، وهو ما يؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة وتقليل الأرباح.

1) نسبة كفاية رأس المال (CAR) Capital Adequacy Ratio

تعتبر كفاية رأس المال متغير مفسر لتحديد الأداء ومقياس أساسي للقوة المالية للبنك من وجهة نظر المنظمين. فمتطلبات رأس المال (كفاية رأس المال) هو مقدار رأس مال البنك أو مؤسسة مالية التي تحتفظ بالحد الأدنى المطلوب من قبل المراقبين الماليين. وهذا يساعد على ضمان أن المؤسسات لا تساهم في أو تملك الاستثمارات التي تضخم مخاطر التخلف عن السداد، بالإضافة إلى ضمان أن المؤسسات المالية لديها رؤوس أموال كافية للحفاظ على خسائر التشغيل عندما يجين آجال السحب.² فقد أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1988 نظام قياس رأس المال والذي يشار إليه عادة باسم اتفاقية بازل، وقد تم استبدال هذا الإطار من خلال إطار عمل كفاية رأس المال الجديد وبشكل ملحوظ أكثر تعقيدا والمعروفة باسم اتفاقية بازل 2. فاتفاقية بازل 2 غيرت كثيرا من حساب أوزان المخاطر، فإلى جانب الحد الأدنى لكفاية رأس المال، أدرجت مفهوم ثلاث ركائز والتي تساعد في تعزيز الاستقرار في النظام المالي³، وتتمثل هذه الدعائم الثلاث فيما يلي:⁴ أولا - المتطلبات الدنيا لرأس المال (معالجة المخاطر)؛ ثانيا- عمليات المراجعة من قبل السلطة الرقابية؛ ثالثا- انضباط السوق (الشفافية المالية).

وتعرف نسبة كفاية رأس المال بنسبة رأس المال إلى مبلغ أصول البنك المرجحة المخاطر. أي أنه يقيس مقدار رأس المال للبنك نسبة إلى حجم التعرض الائتماني للمخاطر المرجحة. ولحساب نسبة كفاية رأس المال، يتم قياس نوعين من رأس المال لاستخدامها في حساب نسبة كفاية رأس المال. فالشريحة الأولى لرأس المال تتمتع بمقدرة عالية على استيعاب الخسائر لدى البنك وليس له حد أعلى مثل رأس المال العادي، كما أن الشريحة الأولى لرأس المال ضرورية لأنه يحافظ على بقاء البنك واستقرار النظام المالي. بينما الشريحة الثانية من رأس المال تمتص الخسائر في حالة استخدام الرافعة ويوفر مستوى أدنى من الحماية للمودعين.

¹ نسبة القروض المتعثرة NPLR: non performing loan

^{2 2} Yuga Raj Bhattarai, **Effect of Credit Risk on the Performance of Nepalese Commercial Banks**, NRB Economic Review, p49.

³ Idem

⁴ فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مراح ورقلة، الجزائر، 2010، ص 28-31.

فعلى سبيل المثال، الديون الثانوية يعني أنه لن يتم سداد أصحاب الديون الثانوية إلا بعد أن يتم سداد جميع الدائنين الآخرين.¹

ويزيد رأس مال المصرف القدرة على زيادة الديون غير المؤمنة، وبالتالي قدرة البنوك على الحد من تأثير انخفاض الودائع على القروض. فزيادة رأس المال يقلل من خطر البنك ويخلق منطقة عازلة ضد الخسائر، فإنه يجعل التمويل بالديون غير المؤمنة أقل حساسية. وهكذا، يمكن لكفاية رأس المال أن تعزز أداء البنك. ومع ذلك، فقد أظهرت الدراسات التجريبية على العلاقة بين أداء البنوك ونسبة كفاية رأس المال نتائج مختلفة.²

وأن الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال وضع لضمان البنوك من استيعاب مستوى معقول من الخسائر قبل الإفلاس وقبل خسارة أموال المودعين. وأن تطبيق الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال يهدف إلى حماية المودعين وتعزيز الاستقرار وكفاءة النظام المالي.

جدول رقم (1-1): يبين نسب كفاية رأس المال للبنوك التجارية

| المؤشر | العلاقة | الدلالة |
|--|--|--|
| نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات | حق الملكية على إجمالي الموجودات | تشير هذه النسبة إلى ما ذهب إليه البنك في الاعتماد على حقوقه في التمويل الأصول، ويحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة وعدم الانخفاض عن معدلاتها في السنوات السابقة ومراعاة ما يقرره البنك المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير العملية اللازمة لأموال المودعين. |
| نسبة الأصول الخطرة | حقوق الملكية على الأصول الخطرة | تمثل الأصول الخطرة إلى الأموال التي قد تتعرض البنك لها من جراء بيعها إلى بعض الخسائر كالأسهام والسندات غير الحكومية وكذلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية، وبالتالي فهذه النسبة تعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين. |
| نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع | حق الملكية على إجمالي الودائع | تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية مصدر من مصادر التمويل وأيضا مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة. |
| نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض | حق الملكية على إجمالي القروض | توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مواجهة أخطار الاستثمار في القروض من حقوق الملكية دون المساس بالودائع، وتعكس درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض وأجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة في الاستثمار في نوع من أنواع محفظة القروض، على شكل احتياطات بهدف لتغطية أخطار الائتمان. |
| نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات في الأوراق المالية | حقوق الملكية على إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية | تقيس هذه النسبة هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية. |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نصر حمود مزنان فهصت: 11-12.

¹ Fan Li ,Yijun Zou, op -cit, p39.

² Yuga Raj Bhattarai, op -cit , p49- 50.

2) نسبة القروض المتعثرة

عانت الصناعة المصرفية الدولية خلال العقد الماضي انهيارا غير المسبوق، حيث شهدت العديد من البنوك في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان المتقدمة والنامية، خسائر فادحة في محافظ الائتمان الخاصة بهم مما أدى إلى إفلاس البنوك والخوف العالمي من أزمة شاملة. وأثارت هذه الأزمة المزيد من المخاوف بشأن استقرار النظم المالية والحاجة إلى الرقابة والإشراف على أنشطة ومؤسسات الإقراض. ولاسيما المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وبنك التسويات الدولية) التي شاركت على مدى العقد الماضي في العديد من الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز النظم المصرفية والمالية في مختلف البلدان. وعلى وجه التحديد، فإن معدل إجمالي القروض المتعثرة عادة ما يستخدم كمؤشر للسلامة المصرفية.¹

فنسبة القروض المتعثرة هي مؤشر للسلامة المالية مما يدل على جودة القروض، التي تلعب دورا أساسيا في سلامة جميع البنوك لأنها واحدة من الأنشطة الأساسية للمؤسسات المصرفية في تقديم القروض، فعلى الرغم من أهميتها فهي آخذة في التناقص تدريجيا على مدى العقود الماضية². إلا أن نسبة القروض المتعثرة تعكس الجودة الائتمانية للبنك، وتعتبر كمؤشر لإدارة مخاطر الائتمان، فتشير نسبة القروض المتعثرة إلى كيفية إدارة البنوك لمخاطر الائتمان الخاصة بها لأنها تحدد نسبة خسائر القروض بالنسبة إلى إجمالي القروض. وقد استخدمت NPLR، كنسبة التعثر إلى إجمالي القروض والسلفيات، يمكن للقروض المتعثرة أن تؤثر سلبا على كفاءة إدارة المخاطر والاستثمار.

فالبنوك التجارية تعرض نفسها لمخاطر التخلف عن السداد من المقترضين. فجودة تقييم المخاطر الائتمانية وإدارة المخاطر وإيجاد مخصصات كافية للديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها يمكن أن تقلل من مخاطر ائتمان البنوك، عندما يكون مستوى الأصول المتعثرة مرتفع، ومخصصات الأصول التي أصبحت ليست كافية للحماية ضد مخاطر التخلف عن السداد.2 و يمكن أن تعزى عوامل محددات القروض المتعثرة إلى كل من ظروف الاقتصاد الكلي والعوامل المحددة للبنوك.

وقد وجدت دراسة (Rinaldi and Sanchi's-Arellano, 2006) أن الدخل المتاح، البطالة والأوضاع النقدية لها تأثيرات قوية على القروض المتعثرة. وتوصلت دراسة (Berge and Boyed, 2007) أن القروض المتعثرة حساسة للغاية لأسعار الفائدة الحقيقية والبطالة في النظام المصرفي في بلدان الشمال الأوروبي. وقد قام (Lawrence, 1995) بفحص نموذج وأدخل متغير تفسيري وهو احتمال التعثر، ويشير هذا النموذج إلى أن المقترضين من ذوي الدخل المنخفض لديهم معدلات أعلى للتعثر بسبب زيادة مخاطر مواجهة البطالة وعدم القدرة على سداد التزاماتهم.

لإدارة البنك التي تقيس الربحية في الفترة السابقة تولد قروضا أقل تعثرا. فمخاطر الإفراط المقيمة بنسبة القروض إلى الأصول ونمو معدل القروض المصرفية تؤدي إلى ارتفاع القروض المتعثرة في فترات لاحقة. وهذه الآثار هامة على مستوى البنك سواء خلال فترة ما قبل الأزمة وفترة ما بعد الأزمة³.

¹ Abdelkader Boudriga and all, **Problem loans in the MENA countries: bank specific determinants and the role of the business and the institutional environment**, Bankers , Markets and Investors, N 121 , 2012,. p, 286-287.

² Fan Li ,Yijun Zou, op- cit , p 42 - 43.

³ Fan Li ,Yijun Zou, op -cit , p43 .

ويمكن القول بأن العلاقة بين إدارة المخاطر والربحية تكمن في أن الربح هو الهدف النهائي للبنوك التجارية حتى يتسنى لجميع الإستراتيجيات المعدة والأنشطة تحقيق هذا الهدف. فتحسين الأداء المالي يتطلب تحسين وظائف وأنشطة البنوك التجارية. ومع ذلك، فعندما يضاعف البنك من أرباحه، فإنه سيؤدي إما إلى ارتفاع المخاطر أو انخفاض التكاليف التشغيلية.

وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:

جدول رقم (1-2): يبين أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

| نوع المخاطر | المؤشرات المستخدمة في القياس |
|--------------------|--|
| المخاطر الائتمانية | مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة صافي أعباء القروض / إجمالي القروض |
| مخاطر رأس المال | حقوق المساهمين / إجمالي الأصول الشرحية الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة رأس المال / إجمالي الأصول |

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 239

ثانيا: معالجة المخاطر الائتمانية

لعل من بين معايير منح الائتمان لتقييم المخاطر الحقيقية : الغرض من التمويل , مصادر التمويل , ومصادر السداد , والمخاطر المرتبطة بالمقرضين ودرجة حساسية هذه المخاطر للسوق والمتغيرات الاقتصادية , و الاداء السابق للمقرض , وملاءته الحالية وقابلية الضمانات المقدمة او التزام الضامين للتنفيذ وفعالية نظام الرصد المعبر عن المركز المالي الحالي للمتعاملين معه¹.

¹ طارق الله خان وحبيب احمد , ادارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية, ترجمة عثمان بابكر احمد المصرف الاسلامي للتنمية المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب , ورقة مناسبات رقم 05 المملكة العربية السعودية 2003. 1423 . ص39

1-دراسة الجدوى الاقتصادية

فلا بد من دراسة الحرص الواجب فيما يتعلق بالأطراف المزمع التعامل معهم قبل اختيار اداة والملائمة وإتباع منهجيات احترازية ملائمة لقياس مواطن التعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن كل اداء تمويلية¹.

حيث كلما اعتمد اتخاذ القرار على دراسات شاملة ودقيقة وعلمية وموضوعية وعلمية من بينها عبر الدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية والتي يمكن تعريفها كما يلي:

__منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب الأدوات ألاتيارات المعايير والاسس العلمية التي تسعى الى الاحاطة الدقيقة احتمالات نجاح او الفشل مشروع استثماري معين².

__تلك الدراسة التي تحدد الطاقة الانتاجية المشروع في موقع مختار، باستخدام تكنولوجيا ترتبط بالمواد والمداخلات المحدده وبالتكاليف الاستثمارية وهي تنطوي على تخفيض المخاطر المتوقعه بناء على ما تم قياسه من نسب المالية وتبرز العديد من العوامل الموضوعية وكانت عوامل شخصية او قومية³.

2- الاحتياطات :

تعتمد فاعلية الاحتياطات على الثقة في النظم العاملة لحساب الخسائر المتوقعة والهدف منها توفير حماية راس المال لودائع الاستثمار في لمقابلة اي مخاطر خسائر بما فيها العجز عن السداد ولهذا يطلق عليه احيانا التامين الذاتي⁴. كما ان عدم قدرة المؤسسة على تكوين احتياطي يدفع الجدوى من الاسلوب في تغطية الخطر عند وقوعه، كما تضع المؤسسة فرصه استثمار هذه الاحتياطات⁵.

2- الضمانات

يعد الضمان والرهن من اهم وسائل الحماية بمقابلة خسائر القروض التي تقدم ضمانا للالتزام الاجل هناك عدة انواع الضمانات اهمها:

3-1 الضمانات الشخصية

هي والتي مرادها الى تواجد رغبة لدى العميل طالب التمويل في الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد من جهة وقدرته على الوفاء او ملاءته بناء على مركزه المالي الموضح عن طريق القوائم المالية من بينها :

¹ مجلس الخدمات المالية الاسلامية المبادئ الارشادية لادارة المخاطر للمؤسسات , عدا المؤسسات التامينية , التي تقصر على تقييم خدمات مالية اسلامية . كوالالمبور , ديسمبر 2005 ص 02

² عبد المطلب عبد الحميد , دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ,الدار الجامعية الاسكندرية , 2000 ص24.

³ محمد هشام خواكجية , دليل اعداد جدوى وتقييم دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية , دار الثقافة , عمان , 2004, ص39

⁴ طارق الله خان, نفس مرجع سابق,ص42.

⁵ مداني بن بلغيث وعبد الله ابراهيمي,تسير الخطر في المؤسسة تحدي جديد ,مجلة الباحث , جامعة ورقلة 2004, العدد الثالث ص83

الاخلاق: هو نتيجة سلوكيات اجتماعية طرأت على سلوكه الشخصي بعد تحمله على التمويل¹.

معيار راس المال : يعتبر راس المال الدرع الواقي لحقوق الدائنين من الخسائر ويعكس الجدارة الائتمانية

الظروف المحيطة بمنشأة العميل : هي التي تواجه المنشأة و المتعلقة توجيهات الاقتصادية العامة والتي لا يمكن لها السيطرة

عليها.

. الكفاءة والمقدرة الادارية : حيث يتوقف سداد التمويل على مقدرة العميل في ادارته اعماله بكفاءة و فعالية وتعكس

مؤهلات العميل وخبراته مدى توافر العنصر لديه، فلا يمكن منح الائتمان لعميل ينوي استخدامه في غير النشاط الذي تخصص

فيه.

2-3 الضمانات العينية : تمثل كل من النقود و الاسهم والودائع التي في ذمه المقرض لصالح المقرض، كما تسمح بتسييل

الضمانات في الاجل القصير دون التقليل من قيمتها ومحدودية حق الرجوع عن الاصول الممولة يؤدي الى انخفاض جودة الضمان

وشدة تذبذب قيمته مقارنة بالمصارف التقليدية².

3-3 الضمان الطرف الثالث:

اي وجود طرف ثالث غير الادارة والمشاركين عليه ضمان نقص او خسران مشروع معين دون ربطه بعقد المضاربه او الوكالة

الاستثمار.

4- توثيق الدين بالرهون:

الرهن شرعا هو حبس الشيء ليستوفي منه عند تعدد الوفاء ، ويمكن للمؤسسات المالية الاسلامية تطبيق الرهن على كل

العقود التي تنتهي الى مديانات في حين انه لا يجوز لها عند دخولها عقود المشاركات والمضاربات طلب الرهن من الشريك مضارب

لضمان رد المال الضمان لربحه ، لان يد كل من الشريك المضارب على المال هي يد امانة لا يد الضمان .

5 - الكفالات :

يمكن للمؤسسة المالية طلب كفالة على حق لم يحدث كضمان ضد مخاطر سوء الادارة او التقصير او الإهمال او

مخالفة الشروط. في حالة الديون الاستهلاكية يكتفي المصرف بالكفالات لعدم توافر اصول للرهن

6 - المخصصات :

وهي بالتالي تعمل على تجميع المخاطر ، فجني الارباح في عملية منح الائتمان يعني قبول المخاطر ما يستوجب تحمل

التبعية المالية للائتمان بتخصيص جزء من راس المال لامتصاص الخسائر غير المتوقعة³.

¹ احمد غنيم، صناعة القرار الائتماني والتمويل في اطار الاستراتيجية الشاملة للبنك ومطبع المستقبل ، الطبعة الثانية ، مصر، ص73

² طارق الله خان، نفس مرجع سابق، ص149.152.

³ طارق الله خان، حبيب احمد، نفس مرجع سابق، ص39.

7 - معالجات للمخاطر التعاقدية¹

على المؤسسات صياغة عقودها مع المتعاملين معها بدقة و روية واحتراف، في العقد شريعة المتعاقدين والتي تخفف من المخاطر المحتملة وتفادي الغرر و يشمل صيغتين

_ الغرر صيغة العقد : ويشمل بيع بيعتين من في بيعة ، مثل بيع العريان، الحصاة،

_ الغرر محل العقد : ويشمل الصوره التالية : الجهل بذات و نوع و مقدار واجل المحل ، عدم القدرة على التسليم التعاقد على المعلوم عدم رؤيه المحل من اهم الاتفاقيات التعاقدية نذكر ما يلي:

. بند الجزاء في العقد؛

.هامش الجدوية في المراجعة؛

.الحسم من القسط في حال السداد في اجل المحدد؛

.غرامات التأخير؛

.البيع مع الاحتفاظ بحق الملكية؛

.القروض المتبادلة؛

.حلول الاقساط قبل مواعيدها؛

. خيار التحكيم والتسوية النزاعات.

¹ بدر الدين قرشي مصطفى، المبادئ الارشادية لادارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الاسلامية حول التحوط و ادارة المخاطر في المؤسسات المالية، النسخة الرابعة 6 ابريل 2012، ص3

المبحث الثالث: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة.

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نورد أهم الدراسات التي بحثت في العلاقة بين مخاطر الائتمان الاداء المالي البنوك التجارية، والتي ركزت على أهم مؤشرات دور تسير مخاطر الائتمان المصرفي على الاداء المالي

المطلب الأول: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة العربية والأجنبية

أولاً: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة اقتصاديات العربية.

- دراسة علي عبد الله أحمد شاهين¹: مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية دراسة تحليلية تطبيقية في فلسطين، الجامعة الإسلامية - غزة سنة 2010، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين وتحديد أوزان ترجيحية لها، وذلك لغرض صياغة إطار مقترح يمكن من خلاله قياس تلك المخاطر وفق أسس عادلة وواقعية لكافة المنشآت طالبة الائتمان، وبالتالي تأصيل المعايير والقواعد التي تبنى عليها تلك العمليات بما يحقق مبدأ النفعية نحو خدمة أهداف الإدارة المصرفية لدى اتخاذ قراراتها بشأن منح الائتمان.

- دراسة محمد جموعي قريشي²: هدفت دراسة الباحث إلى تقييم أداء البنوك باستخدام المعطيات والبيانات المالية حيث طبق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية (بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري وبنك الوطني وبنك البركة)، من أجل إظهار العلاقة بين الربحية والمخاطرة، ثم قارن بين أداء البنوك فيما بينها. واستخدم في دراسته منهج المقارنة الذي يساعده في المقارنة بين العائد والمخاطرة البنكية، فتوصل الباحث من خلال الدراسة إلى أن بنك البركة أكثر ربحية وأقل مخاطرة ولديه كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى، أما إنتاجية الأصول فمقارنة طيلة فترة الدراسة.

- دراسة فاطمة بن شنة³: إدارة مخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرياح بورقة سنة 2010، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإطار العم لإدارة مخاطر ودورها في تفعيل أدوات التحليل المالي والائتماني للعمل على تخفيض من حدة الديون المتعثرة في البنوك وحثها على متابعتها وتحصيلها ومحاولة فهم تحليل معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر والحد من تعثر الديون واختيار البنوك والتأكد على أهمية مقررات بازل 2 في وضع مناهج تعمل على ضبط العمل المصرفي في معالجة مشكلة مخاطر الائتمان ومحاولة تطبيق منهج التصنيف الداخلي المقترح من قبل لجنة بازل في تقييم مخاطر الائتمان في أحد البنوك التجارية وأهم ما توصلت إليه

¹ علي عبد الله أحمد شاهين، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، دراسة تحليلية تطبيقية في فلسطين، الجامعة الإسلامية - غزة سنة 2010.

² محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، جزء الأول. مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة ورقلة، 2005.

³ فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير، ورقلة، 2009.

الدراسة أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية مستند إلى أي دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقتر وضرورة الاتصال بين البنوك بالمقترضين وأن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الائتمان ومتابعة وتنمية مهارات العاملين بالبنوك من خلال التدريب المستمر والتأهيل في مجال التحليل المالي والائتماني، وضرورة إنشاء مؤسسات التصنيف الائتماني لتقييم البنوك والمؤسسات المالية والمقترضين.

- **دراسة حفيان جهاد¹** : إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة استبائية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة، مذكرة ماستر مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقة سنة 2012. تمثل الإشكالية في كيف يمكن تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؟ تهدف الدراسة إلى تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في البنوك العاملة في ولاية ورقلة وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية، تقييم إستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة والتي تهدف للمحافظة على ثمانية رأس المال، تقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل التي تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية وذلك بأن تساعد الإدارة في تحديد ومعالجة المخاطر الائتمانية، ومراجعة التدابير والإجراءات التي تعدها البنوك التجارية في ولاية ورقلة لتطوير إدارة مخاطر الائتمان لديها وفقاً لمتطلبات بازل2، استقصاء آراء المهنيين في بعض البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة حول حملة من القضايا المتعلقة بتحليل مخاطر الائتمان وبناءات مستقيل القرار الائتماني حيث إتباع لباحثة منهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة ميدانية حيث توصلت إلى أهم النتائج: ضرورة الاتصال المستمر للبنوك بالمقترضين هذا التوثيق العلاقة معهم مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجهها العميل وتقييم المساعدة، أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية يستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقسيم أهلية المقترض وعدم الاعتماد بشكل أساسي على الضمانات في منح القروض، القيام بإنشاء جهاز إداري متخصص في متابعة المشاريع الممولة من البنك، وأن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الائتمان والحرص على إنشاء إدارة للمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية كجزء من إدارة البنك تقوم بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان.

ثانيا: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة باللغة الاجنبية:

Donald I. Altman (1968), Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of – corporate bankruptcy, the journal of finance².

هدفت دراسته إلى البحث عن مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات من خلال دراسة النسب والمؤشرات المالية، وقد استخدم طريقة التحليل التمييزي للتنبؤ بتعثر الشركات، وقد اشتملت عينة الدراسة 33 شركة مفلسة و 33 شركة غير مفلسة واستخدم 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية، فقد توصل إلى 5 نسب مالية لها القدرة على التنبؤ بوقوع الإفلاس وهي على التوالي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول، الأرباح قبل الفوائد مجموع الالتزامات،

¹ حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة الإستبائية في مجموع البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة، مذكرة ماستر جامعة ورقلة، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2011-2012.

² Donald I. Altman (1968), Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy, the journal of finance.

المبيعات إلى مجموع والضرائب إلى مجموع الأصول، القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية الأصول وكان النموذج قادر على التنبؤ بفشل الشركات قبل حصوله بستين بنسب 41 .

– UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQUEK مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في إدارة الأعمال كلية إدارة الأعمال جامعة نيروبي بعنوان : تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في رواندا.

Performance Of Commercial Banks In The Effect Of Credit Risk Magement On The Financial Rwanda

وكان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أثر إدارة مخاطر الائتمان والأداء المالي للمصارف التجارية في رواندا. وقد تضمنت الدراسة أربعة أهداف محددة تتمثل في تحديد كيفية تحديد مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر الائتمان وتقييمها وآلية تقدير الائتمان ورصد المخاطر التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية في رواندا.

ولخصت الدراسة إلى أن جميع تدابير إدارة مخاطر الائتمان المستخدمة في هذه الدراسة هي مؤشرات هامة جدا للأداء المالي للبنوك التجارية في رواندا باستثناء مراقبة المخاطر. وقد تبين أن تحديد مخاطر الائتمان هام في تفسير ربحية المصارف التجارية في رواندا. كما وجد أن تقييم مخاطر الائتمان وتحليل الائتمان والتقييم له أهمية كبيرة في تفسير الأداء المالي. واستنادا إلى النتائج يمكن إجراء دراسة أخرى في رواندا ولكن يجب أن يفسر حقا توسيع متغيرات إدارة مخاطر الائتمان التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية.

دراسة-2 بعنوان (Adnan, 2014)

EVALUATING THE FINANCIAL PERFORMANCE OF BANKS USING FINANCIAL RATIOS

بحثت هذه الدراسة الأداء المالي لبنك أربيل للاستثمار و التمويل في إقليم كردستان العراق خلال الفترة الزمنية من 2009-2013 و استخدم الباحث العديد من المعايير الأداء المالي، مثل: تحليل النسب المالية لقياس الوضع المالي للبنك و تم استخدام أدوات إحصائية على مدى واسع لأغراض تحليل العديد من المتغيرات التي من شأنها ان تؤثر على النظام المصرفي بشكل عام من اجل معرفة ما اذا كانت هذه المتغيرات مرتبطة بشكل كبير بالأداء المالي للبنك، و قد اعتبر العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية و العائد على الودائع كمتغيرات تابعة بينما احد حجم البنك و إدارة الأصول و الكفاءة التشغيلية كمتغيرات مستقلة و اذهت النتائج ان العائد على الأصول لدى المصارف تأثر بشدة، و سلبا بحجم البنك و ان الكفاءة التشغيلية ترتبط سابا مع العائد على الأصول كما بينت النتائج انها كانت ذات دلالة إحصائية و مان لإيرادات الفوائد المتغيرة الأخرى ذات صلة من البنوك تأثير إيجابي قوي من حجم البنك و هو ذو دلالة إحصائية و اذهت ان إيرادات الفوائد علاقة سلبية مع الكفاءة التشغيلية و كانت النتائج ذات دلالة إحصائية أيضا و من الناحية العلمية فان هذه الدراسة مفيدة للمصرفين و المديرين في اتخاذ قراراتهم لتحسين الأداء المالي و صياغة السياسات التي من شأنها تعزيز النظام المالي الفعال و توصي الدراسة أيضا بالتدابير التي يمكن ان تعتمدها المصارف لضمان سلامة عملياتها.

المطلب الثاني: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة.

- تختلف أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة للموضوع وذلك حسب الهدف المرجو الوصول إليه والموضوع الدراسة والأدوات المستعملة في الدراسة والتي سوف نقوم بمعالجتها في دراستنا هذه كمايلي:

- أوجه التشابه:

- أوجدنا أن أغلب الدراسات تركز دراستها على البنوك التجارية، كما أنها تشابه من حيث الهدف وقد إهتمت الدراسات التي تطرق لمفهوم الاداء المالي ومخاطر الائتمانية، ونشاء بمده الدراسات أنها إستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وأهم ما توصلت له أنها تهدف إلى معالجة مخاطر الائتمان في البنوك وذلك من أجل الوصول إلى حل لتخفيف من المخاطر المصرفية ومدى تطبيق البنوك للقواعد الإحترازية

- فقد اهتم العديد من الباحثين بدراسة محددات مخاطر الائتمان للبنوك لما لها من أهمية في تقييم ربحية وأداء البنوك التجارية. وذلك عن طريق استخدام متغيرات للعوامل الداخلية للبنك، إضافة إلى البحث عن العوامل الخارجية المتعلقة بمحددات الاقتصاد الكلي ودرجة تأثيرها في حدوث مشكلة القروض المتعثرة. واستطاع هذه الدراسات الوصول إلى مجموعة من النتائج المتباينة.

- فقد اهتم العديد من الباحثين بدراسة لتحسين الأداء المالي و صياغة السياسات التي من شأنها تعزيز النظام المالي الفعال وتوصي الدراسة أيضا بالتدابير التي يمكن ان تعتمدھا المصارف لضمان سلامة عملياتھا.

- أوجه الاختلاف:

- تميزت هذه الدراسات أن معظمها جرت في البنوك التجارية الجزائرية، واختلفت كذلك من حيث المكان وزمن الدراسة التي تمت فيه والعينة المدروسة وبتالي اختلفت في الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة موضوع.

- واستخدم الباحث العديد من المعايير الأداء المالي، مثل: تحليل النسب المالية لقياس الوضع المالي للبنك وتم استخدام أدوات إحصائية على مدى واسع لأغراض تحليل العديد من المتغيرات التي من شأنها ان تؤثر على النظام المصرفي بشكل عام

ما يميز الدراسة الحالية:

بعد عرض مختلف الدراسات السابقة حول محددات مخاطر الائتمان وحول علاقة إدارة المخاطر الائتمانية الاداء المالي البنوك التجارية. سنحاول في هذا المبحث مناقشة محتوى هذه الدراسات، والذي تطرقنا في إلى دراسات سابقة حول اسباب نؤته مخاطر الائتمان وتقسيمات وانواعه، ودراسات سابقة حول علاقة وأثر مؤشرات مخاطر الائتمان الاداء المالي البنوك التجارية ومدى مساهمتها في تقييمها.

- أثناء بحثنا في مختلف الدراسات التجريبية التي تناول موضوع دراستنا حول دور تسير المخاطر الائتمان ودورها في تقييم الاداء المالي البنوك التجارية لاحظنا كثرتها في الدول الأجنبية وتداولها في الدول العربية. حيث وجدنا عدد قليل من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع. أما في البيعة الجزائرية يمكن القول بأنها تكاد تنعدم) في حدود علمنا) باستثناء التي تناول علاقة الاداء المالي البنوك بنوعين.

خلاصة الفصل :

يحتوى هذا الفصل على اهم مفاهيم اساسية حول مخاطر الائتمان المصرفي و الاداء المالي للبنوك التجارية , حيث تم التطرق في المبحث الاولي والثاني الى دراسة ادوات قياس الاداء المالي وتعرف على مؤشراتها وكذا لك التطرقنا الى اهم طرق ادوات قياس مخاطر الائتمان المصرفي وكيفية معالجتها ومن ثم تمت جانب النظري دور تسير مخاطر الائتمان المصرفي على الاداء المالي للبنوك التجارية.

وذلك من خلال مجموعة من نسبة ومؤشرات لكلا متغيرات دراسة و ثم تركيز ايضا على نسبة الملاءة او كفاية راس المال المشار اليها ذلك لها اهمية بالغة التي تظهر او تتحلل من خلال فالمخاطر لم تؤثر وكفاية راس المال اما السيولة اثرت وكذلك المتغير التابع هو العائد على راس المال فقط .

اما المبحث الثالث تتطرقنا الى عرض الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية ومن ثم اجراءت دراسة مقارنة بين الموضوع الدراسة والمواضيع دراسات السابقة بغية استخلاص اهم المقاربات والفروق.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية لدور تسيير مخاطر الائتمان
المصرفي على الأداء المالي للبنوك التجارية.

تمهيد

سنحاول توضيح الإجراءات والأدوات التي استخدمت في الدراسة التطبيقية لمؤشرات مخاطر الائتمان من خلال التطرق لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2009-2017 التي تمت فيها الدراسة ، إضافة إلى التطرق إلى تحديد المتغيرات المستخدمة وفرضيات وخطوات الدراسة ، ثم القيام بإجراء التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة. وللتفصيل أكثر للدراسة قمنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول سنقوم بعرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة والتي ستساعدنا في تحليل وتفسير النتائج، أما المبحث الثاني فكان لغرض تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة. والبرهان على صحة الفرضيات أو نفيها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بعرض عينة الدراسة، بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة وذلك من أجل الاستعانة بها في التحليل ومن ثم الوصول لتحقيق الفرضيات أو نفيها.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

سنتناول في هذا المطلب العينة المستخدمة في الدراسة إضافة إلى تحديد الفترة التي تمت فيها الدراسة.

أولاً: عينة الدراسة

يتكون عينة الدراسة من البنوك التجارية الجزائرية وقد تم اختيار أربعة بنوك كعينة للدراسة (سوسيتي جينيرال SGA، بنك الخليج الجزائري AGB، البنك الخارجي الجزائري BEA، البنك الوطني الجزائري BNA).

جدول رقم (2-1): يبين عرض للبنوك التجارية عينة الدراسة

| البنوك | الاسم المختصر | تقديم البنك |
|------------------------|---------------|---|
| البنك الوطني الجزائري | BNA | تعد الوكالة اللبنة الأساسية في نظام البنك الوطني لأنه يمكن اعتبارها هيكلًا مصغرًا لهذا الجهاز البنك وتسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق الأهداف العامة للبنك وباعتبار هذا البنك يسعى للتوسع الأفقي لشبكاته فقد قام بإنشاء 10 مديريات عامة و 13 مديرية جهوية للاستغلال و 31 وكالة رئيسية و 122 وكالة عادية، وهذا التقسيم في قيد التوسع ليعم جميع أنحاء الوطن. |
| سوسيتي جينيرال الجزائر | SGA | فتحت أول فرع لها بالجزائر في 15-04-1998 برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، وتكفل هذه المؤسسة بتمويل نشاطات التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق برنامج خصخصة المؤسسات العامة. |
| بنك الخليج الجزائر | AGB | هو بنك تجاري أنشئ بموجب القانون الجزائري، وهو عضو من أبرز أعضاء مجموعة أعمال في الشرق الأوسط كيبكو الشركة الكويتية للمشاريع، اعتمد في مارس 2004 برأس مال قدره 10 مليار دج، مهمته تتمثل في المساهمة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، ويقدم منتجات وخدمات مالية متطورة على نطاق واسع وبشكل مستمر للشركات والأفراد، يقدم خدمات مصرفية تقليدية وكذا خدمات تتوافق ومتطلبات الشريعة الإسلامية، ولديه شبكة تتكون من 58 وكالة. |
| البنك الخارجي الجزائري | BEA | تعتبر مديرية شبكة الاستغلال - 184 - ورقة إحدى المديريات التي دشنت مع الوكالة الرئيسية لها يوم 03 محرم 1415 هـ الموافق لـ 13 يونيو 1994 م بمقر نخب جيش التحرير الوطني ورقة على يد السيد محمد ترياش المدير العام الأولى لها وحاليا ممثلة من قبل السيد سيساوي محمد شريف ويقدر رأسمالها بـ 41600000000 دج |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك

فترة الدراسة ثانيا :

اشتملت الدراسة الحالية فترة سنتين التي تمتد من سنة 2009-2017 للبنوك محل الدراسة. وقد تم اختيارها بناء على المعلومات والمعطيات اللازمة والمتوفرة للدراسة التطبيقية من خلال التقارير السنوية للبنوك ومعطيات قاعدة البيانات المتوفرة على مستوى المواقع الالكترونية لبنوك محل الدراسة.

المطلب الثاني: خطوات الدراسة ومصدر البيانات

من أجل الاجابة على الاشكاليات والفرضيات الخاصة بالدراسة ثم الاعتماد على التحليل الوصفي للبيانات، بهدف توضيح خصائص كل متغير من متغيرات الدراسة؛

- جمع البيانات المالية من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج للبنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2009 إلى 2017 بناء على معطيات وبيانات التقارير السنوية وقاعدة المعطيات؛

- حساب النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال البيانات المالية السنوية للبنوك لحساب مؤشرات مخاطر الائتمان ومؤشرات الاداء المالي البنوك؛

- توظيف النسب المالية والمتغيرات المستخدمة من برنامج Eviews9 وتقدير المتغيرات على مؤشرات مخاطر الائتمان.

تحديد متغيرات الدراسة

سنقوم بدراسة تأثير أهم مؤشرات مخاطر الائتمان، وتقسّم متغيرات الدراسة الى مجموعتين:

المتغيرات التابعة

تمثل في مؤشرات قياس الربحية: معدل العائد على الأموال الخاصة ROE ومعدل العائد على الأصول ROA .

جدول رقم (2-2): مؤشرات قياس الربحية المستخدمة في الدراسة

| المؤشرات | رمز المؤشر | النسب |
|-------------------------|------------|------------------------------|
| العائد على حقوق الملكية | ROE | النتيجة الصافية/حقوق الملكية |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الأدبيات النظرية (الفصل الأول ص 16-17)

تتمثل في مؤشرات قياس مخاطر الائتمان: نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض CR1؛ نسبة كفاية رأس المال CR2؛ نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع CR3.

جدول رقم (2-3): مؤشرات قياس مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية المستخدمة في الدراسة

| المؤشرات | رمز المؤشر | الشرح | الأثر المتوقع |
|--|------------|--|---------------|
| نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض | CR1 | مؤشر يقيس توقعات الإدارة لخسائر القروض في المستقبل. وتعتبر مؤشر تقريبي لجودة محفظة، وكما تمثل هذه المخصصات تعويض عن مخاطر التخلف عن السداد في محفظة القروض. | (-) |
| نسبة كفاية رأس المال | CR2 | تقيس قدرة البنك على استيعاب أي خسائر ناتجة عن حدوث الخطر أو بعض الاختلالات في الاقتصاد الكلي، فإرتفاع هذه النسبة يدل على الربحية العالية ويتسبب انخفاض هذه النسبة في انخفاض الربحية. | (+) |
| نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع | CR3 | تقيس نسبة سيولة البنك، كما تقيس قدرة البنك على تقديم القروض من الودائع التي جمعها. | (-) |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مذكرة فاطمة بن شنة ص 120

المطلب الثالث: أدوات الدراسة

أولاً: تقديم نموذج بانل

لقد اكتسبت نموذج بانل في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة خصوصاً في الدراسة الاقتصادية نظراً لما تتخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الوحدات المقطعية في بيانات عينة الدراسة. ويتفوق تحليل بانل عن تحليل بيانات السلاسل الزمنية بمفردها وبيانات المقطعية لوحدها فقط بالعديد من الإيجابيات نذكر منها ما يلي:¹

- تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك البيانات المقطعية أو الزمنية ، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى ، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية ، كما تتميز عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

التحكم في التباين الفردي الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يقضي إلى نتائج متحيزة.

¹ -عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل لبانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد 1، 2010: ص 17

- وتبرز أهمية بانل في أنها تأخذ بعين الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

ثانياً: نماذج بانل

تأخذ بيانات بانل ثلاثة أشكال رئيسية:¹

- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model

يتغير هذا النموذج من أبسط نماذج المقطعية عبر الزمن، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل أي تأثير للزمن وكذلك لجميع المشاهدات المقطعية. ويفترض هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الحالات التي يتم دراستها، بالإضافة إلى القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر.

- نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model

يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات وهمية عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي: وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية.

- نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model

في نموذج الآثار الثابتة يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلاف الفردية في المجموعات كالبانوك أو الفترة الزمنية مثلاً (2010، 2011 و2012) أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت من مجموعة إلى أخرى، أو حسب كل فترة زمنية أي كل سنة ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت نستخدم متغيرات صورية بعدد (n-1) لتمثل المجموعات المقطعية وعدد (t-1) لتمثل السنوات.

¹ - محمد ابراهيم ابو عليان، العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي (دراسة حالة: قطاع غزة)، مذكرة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2014: ص144.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة

المطلب الأول: اختيار نموذج الدراسة:

سنقوم باختيار أحسن نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرات:

1- النموذج التجميعي

جدول رقم (4-2): نتائج تقدير الاثر التجميعي

جدول رقم (4-2): نتائج تقدير الاثر التجميعي ROE

Method: Panel Least Squares
Date: 08/12/20 Time: 12:45
Sample: 2009 2017
Periods included: 9
Cross-sections included: 4

Total panel (balanced) observations: 36

| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|-----------|-----------------------|------------|-------------|--------------------|
| 0.0000 | 6.772335 | 0.033966 | 0.230028 | C |
| 0.4037 | 0.846328 | 1.653731 | 1.399598 | RISK |
| 0.1236 | -1.581423 | 0.192987 | -0.305195 | CAP |
| 0.0209 | 2.429035 | 0.011028 | 0.026786 | CASH |
| 0.263530 | Mean dependent var | | 0.241112 | R-squared |
| 0.104486 | S.D. dependent var | | 0.169966 | Adjusted R-squared |
| -1.761385 | Akaike info criterion | | 0.095193 | S.E. of regression |
| -1.585438 | Schwarz criterion | | 0.289974 | Sum squared resid |
| -1.699975 | Hannan-Quinn criter. | | 35.70493 | Log likelihood |
| 0.795284 | Durbin-Watson stat | | 3.388987 | F-statistic |
| | | | 0.029802 | Prob(F-statistic) |

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews9

2- اختبار Lagrange Multiplier (LM)

إذ كانت LM: عند مستوى معنوية اقل من 0.05 فإننا نرفض H0 ونقبل H1:

- H0 نقبل نموذج الانحدار التجميعي.

- H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائي.

الجدول الموالي يوضح اختبار LM

جدول رقم (2-5): نتائج اختبار Lagrange multiplier (LM)

جدول رقم (2-5): نتائج اختبار Lagrange multiplier (LM) باستخدام مؤشر ROE

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

| | Test Hypothesis | | | |
|-----------------------|----------------------|----------------------|----------------------|--|
| | Both | Time | Cross-section | |
| 1.728198 (0.1886) | 0.469700 (0.4931) | 1.258497 (0.2619) | Breusch-Pagan | |
| 0.308639 (0.3788) | -0.685347 -- | 1.121828 (0.1310) | Honda | |
| 0.598787 (0.2747) | -0.685347 -- | 1.121828 (0.1310) | King-Wu | |
| -2.459130 -- | -0.442927 -- | 1.814972 (0.0348) | Standardized Honda | |
| -1.846166 -- | -0.442927 -- | 1.814972 (0.0348) | Standardized King-Wu | |
| 1.258497 (>= 0.10) | -- | -- | Gourieriou, et al.* | |

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن احتمال الخطأ Breusch-Pagan يساوي 0.2619 أكبر من 0.05 وعليه نرفض

H0 ونقبل H1 أي أن النموذج الملائم هو نموذج الانحدار التجميعي.

1- النموذج الثابت

جدول رقم (1): نتائج تقدير الاثر الثابت

جدول رقم (2-6): نتائج تقدير الاثر الثابت ل ROA

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 08/12/20 Time: 12:57
Sample: 2009 2017
Periods included: 9
Cross-sections included: 4

Total panel (balanced) observations: 36

| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|--------|-------------|------------|-------------|----------|
| 0.0000 | 6.471730 | 0.033653 | 0.217796 | C |
| 0.2809 | 1.098902 | 1.555474 | 1.709313 | RISK |
| 0.0893 | -1.758148 | 0.200057 | -0.351730 | CAP |
| 0.0042 | 3.103917 | 0.011424 | 0.035459 | CASH |

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

| | | | |
|-----------|-----------------------|----------|--------------------|
| 0.263530 | Mean dependent var | 0.404312 | R-squared |
| 0.104486 | S.D. dependent var | 0.281066 | Adjusted R-squared |
| -1.836855 | Akaike info criterion | 0.088593 | S.E. of regression |
| -1.528949 | Schwarz criterion | 0.227614 | Sum squared resid |
| -1.729388 | Hannan-Quinn criter. | 40.06339 | Log likelihood |
| 0.986312 | Durbin-Watson stat | 3.280532 | F-statistic |
| | | 0.013795 | Prob(F-statistic) |

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews9

2- النموذج العشوائي

جدول رقم (7-2): نتائج تقدير الاثر العشوائي

جدول رقم (7-2): نتائج تقدير الاثر العشوائي ل ROA

Dependent Variable: ROE
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 08/12/20 Time: 12:58
Sample: 2009 2017
Periods included: 9
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 36
Swamy and Arora estimator of component variances

| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|--------|-------------|------------|-------------|----------|
| 0.0000 | 7.276822 | 0.031611 | 0.230028 | C |
| 0.3700 | 0.909373 | 1.539081 | 1.399598 | RISK |
| 0.0990 | -1.699227 | 0.179608 | -0.305195 | CAP |
| 0.0137 | 2.609980 | 0.010263 | 0.026786 | CASH |

Effects Specification

| Rho | S.D. | |
|--------|----------|----------------------|
| 0.0000 | 1.28E-08 | Cross-section random |
| 1.0000 | 0.088593 | Idiosyncratic random |

Weighted Statistics

| | | | |
|----------|--------------------|----------|--------------------|
| 0.263530 | Mean dependent var | 0.241112 | R-squared |
| 0.104486 | S.D. dependent var | 0.169966 | Adjusted R-squared |
| 0.289974 | Sum squared resid | 0.095193 | S.E. of regression |
| 0.795284 | Durbin-Watson stat | 3.388987 | F-statistic |
| | | 0.029802 | Prob(F-statistic) |

Unweighted Statistics

| | | | |
|----------|--------------------|----------|-------------------|
| 0.263530 | Mean dependent var | 0.241112 | R-squared |
| 0.795284 | Durbin-Watson stat | 0.289974 | Sum squared resid |

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews9

اختبار HAUSMAN

نستخدم اختبار HAUSMAN للاختبار بين النموذج العشوائي والثابت وتعطى فرضياته كما يلي:

- H0 نقبل نموذج التأثيرات العشوائية

- H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابتة

جدول رقم (2): نتائج اختبار ROA ل HAUSMAN

جدول رقم (2-8): نتائج اختبار ROA ل HAUSMAN

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

| Prob. | Chi-Sq. d.f. | Chi-Sq. Statistic | Test Summary |
|--------|--------------|-------------------|----------------------|
| 0.0472 | 3 | 7.945088 | Cross-section random |

Cross-section random effects test comparisons:

| Prob. | Var(Diff.) | Random | Fixed | Variable |
|--------|------------|-----------|-----------|----------|
| 0.1691 | 0.050730 | 1.399598 | 1.709313 | RISK |
| 0.5974 | 0.007764 | -0.305195 | -0.351730 | CAP |
| 0.0839 | 0.000025 | 0.026786 | 0.035459 | CASH |

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال تساوي 0.0472 أقل من 0.05 أي إننا نقبل H1 ونرفض

H0 أي النموذج الثابت أنه أكثر معنوية وكفاءة في تحليل بيانات الدراسة عن النماذج الأخرى

المطلب الثاني: تفسير النموذج

معنوية المعالم المقدرة:

نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المعاملات المقدرة في المعادلة:

المعنوية الإحصائية α_0

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = 0 \\ H_1: \alpha_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $0,05 \geq 0.0000$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0

ونقبل H_1 أي أن المعلمة المقدرة α_0 تختلف معنويًا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية α_1

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $0,05 \leq 0.2809$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_1

ونقبل H_0 أي أن المعلمة المقدرة α_1 لا تختلف معنويًا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية α_2

$$\begin{cases} H_0: \alpha_2 = 0 \\ H_1: \alpha_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $0,05 \leq 0.0893$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_1

ونقبل H_0 أي أن المعلمة المقدرة α_2 لا تختلف معنويًا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية α_3

$$\begin{cases} H_0: \alpha_3 = 0 \\ H_1: \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $0,05 \geq 0.0042$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0

ونقبل H_1 أي أن المعلمة المقدرة α_3 تختلف معنويًا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الكلية للنموذج:

في هذا الاختبار نختبر الدلالة الإحصائية للمعاملات بشكل إجمالي وفق الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \\ H_1: \alpha_j \neq 0 \forall j = 1, 2, 3 \end{cases}$$

من خلال الجدول أعلاه نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $F_{(3, 12)} = 0.013795$ ≥ 0.05 البروب(F.stastic)

و منه نرفض H_0 ، ونقبل H_1 ، بمعنى انه يوجد على الأقل معلمة تختلف معنويا عن الصفر أي وجود دلالة إحصائية للمعادلة المقدره وبقیمة بمستوى معنوية 5%.

جودة التوفيق:

يمكن أن نلاحظ جودة التوفيق مقبولة للمعادلة المقترحة من خلال قيمة R^2 معاملا للتحديد الذي يساوي **0.4043**، بمعنى أن المعادلة المعطاة تفسر لنا **40,43%** من التغيرات الإجمالية للعائد على حقوق الملكية وهي تعبر عن نسبة مقبولة لتفسير العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ونسبة السيولة ممثلة بإجمالي القروض على إجمالي الودائع من خلال النقاط الثلاث السابقة يمكننا أن نلاحظ القوة الإحصائية الجيدة للمعادلة المقترحة في تفسير العلاقة المدروسة ومن ثم مصادقية النتائج المستخلصة منها.

المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج

- متغيرة مخاطر الائتمان: أثبتت النتائج عدم وجود أثر بين مخاطر الائتمان للبنك ممثلا بنسبة خسائر القروض إلى إجمالي القروض ومعدل العائد على حقوق الملكية، أي أن مخاطر الائتمان لا يفسر التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول وهذا لأن البنكيين لا يأخذون مخاطر الائتمان بعين الاعتبار عند استهدافهم لمعدل العائد على حقوق الملكية.
- متغيرة كفاية رأس المال: أثبتت النتائج عدم وجود أثر بين كفاية رأس مال البنك ممثلا بنسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية، أي أن كفاية رأس المال لا تفسر التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حقوق الملكية.
- متغيرة نسبة السيولة: بالنظر إلى القدرة التفسيرية لمتغيرات الدراسة الخاصة بالبنوك نجد انه كلما تتغير نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بوحدة واحدة يتغير معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.0042 وأن اتجاه العلاقة بين نسبة السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية موجبة لذا نقبل الفرضية والتي تنص على أنه يوجد أثر ودلالة إحصائية بين نسبة السيولة للبنك ومعدل العائد على حقوق الملكية، ويمكن تفسير هذا الأثر الإيجابي على أنه كلما ارتفعت سيولة البنك كلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية وهذا راجع إلى مساهمة فوائد القروض في زيادة صافي دخل البنك

خلاصة الفصل الثاني

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية الجزئية المطروحة في الدراسة، وذلك بناء على معطيات نفس العينة من البنوك التجارية الجزائرية المستخدمة في الفصل الثاني. وللتحليل قمنا بالخطوات التالية: بداية قمنا بتقدير نماذج بانل الثلاثة نموذج التجميعي؛ ونموذج الأثر الثالث ونموذج الأثر العشوائي، حيث إعتمدنا على مؤشرات مخاطر الائتمان (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال) المستخدمة في الفصل الثاني بتقدير علاقة تأثيرها على مؤشرات الاداء المالي (العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول) وذلك من خلال أساليب إختيار النموذج الملائم.



الخاتمة

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية البحث التي تمحورت حول رصد ودراسة مجموعة العوامل المسببة لمخاطر الائتمان ومساهمتها في حدوث مشكلة القروض المتعثرة، ودراسة مدى دور تسير المخاطر الائتمانية في تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، وذلك خلال الفترة 2009-2017. تم تناول الموضوع من خلال فصلين، فصل للأسس والأدبيات النظرية، وفصل للدراسة التطبيقية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي ونماذج بانل وأدوات الإحصاء الوصفي وبعض البرامج الإحصائية في الجانب التطبيقي.

وللإجابة على الإشكاليات الفرعية وإثبات صحة الفرضيات، والدراسة التطبيقية: تناولت دراسة قياس مدى دور تسير مؤشرات المخاطر الائتمان على تقييم الاداء المالي البنوك لنفس العينة ونفس الفترة الزمنية، ويمكن حوصلت نتائج الدراسة وتوصيات وآفاق البحث بشكل عام على النحو التالي:

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة عن مجموعة من النتائج، والتي مكنتنا من نفي أو إثبات صحة الفرضيات الموضوعية. وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخطر الائتمان والعائد على راس المال ممثلا للأداء المالي، وهذا ينفي الفرضية الاولى توجد علاقة بين مخطر الائتمان و الاداء المالي ممثلا بالعائد على راس المال؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين كفاية راس المال و راس المال ممثلا بالعائد على راس المال، وهذا ينفي الفرضية الثانية التالية توجد علاقة بين كفاية راس المال و الاداء المالي ممثلا بالعائد على راس المال؛
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين السيولة و الاداء المالي ممثلا بالعائد على راس المال ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة التالية توجد علاقة بين السيولة والاداء المالي ممثلا بالعائد على راس المال.

التوصيات:

- بناء على النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية نوضح مايلي:
- تعديل سياسة منح الائتمان الخاصة بالبنوك من أجل التخفيض نسبة القروض المتعثرة؛
 - تخصيص الجهد الكافي لدراسة ملفات منح القروض ومعالجتها بطريقة سليمة، ومراقبة القروض وتقييم الضمانات؛
 - تحسين معالجة إدارة مخاطر الائتمان على الاداء المالي في البنوك خاصة البنوك العمومية من أجل تحقيق المزيد من الأرباح؛
 - تدعيم عملية الإفصاح والشفافية في المصارف الجزائرية خاصة البنوك العمومية، ونشر التقارير والمعلومات المالية الخاصة بها لتكون متاحة للجمهور.

- افاق الدراسة:

يبقى المجال البحث مفتوحا لدراسات اعمق وادق تساهم في اثراء معارفنا التي لم نتمكن من التطرق اليها نظرا لل صعوبات التي واجهتنا في الدراسة وقلة المعلومات, لهذا نقدم مجموعة من الاقتراحات التي نراها جديرة بان تكون افاق بحث جديدة:

- إقتصرت البحث في دراسة محددات مخاطر الإئتمان على المحددات المصرفية. والكشف عن مدى تأثيرها على مشكلة القرض المتعثرة. كما أن الدراسة الحالية توصلت إلى أن المحددات التي تمت معالجتها بإستخدام مؤشر نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض، بإستخدام مؤشر نسبة كفاية رأس المال، وعليه يمكن تصور أبحاث مستقبلية لمعالجتها.

- يبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات الأنا لم نتمكن من الإلمام بها نظرا لل صعوبات التي واجهتنا في الدراسة، ونقدم بعض النقاط التي نراها حل بأن تكون آفاق بحث الجديد:

- دراسة دور تسير المخاطر الإئتمانية على الاداء المالي للبنوك؛

- دراسة تأثير الرقابة المصرفية على إشكالية القروض المتعرة في البنوك التجارية الجزائرية.

قائمة المراجع

1. احمد غنيم, صناعة القرار الائتماني والتمويل في اطار الاستراتيجية الشاملة للبنك ومطعم المستقبل , الطبعة الثانية , مصر ,
2. بدر الدين قرشي مصطفى ,المبادئ الارشادية لادارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية ,ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الاسلامية حول التحوط و ادارة المخاطر في المؤسسات المالية ,النسخة الرابعة 6 ابريل 2012
3. بن سمينة عزيزة, الائتمان في البنوك التجارية المخاطر واساليب تسييرها , دار الايام النشر التوزيع ,الطبعة الاولى 2017, عمان ,2016,
4. حمزة محمود الزبيدي, إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, عمان, 2000 .
5. زيبيدي البشير, دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال, رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق, قسم العلوم التجارية, كلية العلوم و علوم التسيير, جامعة البليدة, غير منشورة, أكتوبر 2011.
6. طارق الله خان وحبيب احمد ,ادارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية, ترجمة عثمان بابكر احمد المصرف الاسلامي للتنمية المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب , ورقة مناسبات رقم 05 المملكة العربية السعودية 1423.2003 .
7. طارق عبد العال حماد, إدارة المخاطر(أفراد- إدارات- شركات- بنوك) الدار الجامعية, الإسكندرية, 2003
8. عبد المطلب عبد الحميد , دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ,الدار الجامعية الاسكندرية , 2000
9. مجلس الخدمات المالية الاسلامية المبادئ الارشادية لادارة المخاطر للمؤسسات , عدا المؤسسات التامينية , التي تقصر على تقييم خدمات مالية اسلامية . كوالالمبور , ديسمبر 2005
10. محمد محمود الخطيب, الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات, دار الحامد للنشر و التوزيع, ط 01, الأردن, 2010.
11. محمد هشام خواكجية , دليل اعداد جدوى وتقييم دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية , دار الثقافة , عمان , 2004 ,
12. مداني بن بلغيث وعبد الله ابراهيمي,تسير الخطر في المؤسسة تحدي جديد ,مجلة الباحث ,جامعة ورقلة 2004, العدد الثالث
13. الياس بن ساسي,يوسف قريشي,التسيير المالي والادارة المالية (دروس وتطبيقات),الطبعة الاولى , دار وائل للنشر الاردن 2008

المذكرات:

1. حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ، دراسة الإستبائية في مجموع البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة.
2. علي عبد الله أحمد شاهين، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، دراسة تحليلية تطبيقية في فلسطين، الجامعة الإسلامية - غزة سنة 2010.
3. فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية) مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010.
4. فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير، ورقلة، 2009.
5. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000 ، جزء الأول. مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة ورقلة، 2005.

القوائم المالية:

1. القوائم المالية السنوية، البنك الخارجي الجزائري، 2017-2018
2. القوائم المالية السنوية، بنك الخليج ، 2017-2018
3. القوائم المالية السنوية، سوسيتي جنرال، 2017-2018
4. لقوائم المالية السنوية، البنك الوطني الجزائري، 2017-2018

THESES AND BOOKS :

1. Abdelkader derbali. **performance bancaire en periode de crice. Mastere en finance et banque.** Universite de sousse tunisie. 2010
2. Alain Capiez, **élément de gestion Financiers. Masson**, 4éme édition, paris, 1994
3. Ara Hosna and all, **Credit Risk Management and Profitability in Commercial Banks in Sweden**, Master of Science in Accounting, University of Gothenburg, 2009.

JOURNAL :

1. Abdelkader Boudriga and all, **Problem loans in the MENA countries: bank specific determinants and the role of the business and the institutional environment**, Bankers , Markets and Investors, N 121 , 2012.
2. Donald I. Altman (1968), **Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy**, the journal of finance.

3. MD AMINUL ISLAM . **An Analysis of the Financial Performance of National Bank Limited Using Financial Ratio. Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport**, 2014, Vol. 2, No. 5, 121-129. University Independent Bangladesh . Accepted November 19, 2014.
4. Yuga Raj Bhattarai, **Effect of Credit Risk on the Performance of Nepalese Commercial Banks**, NRB Economic Review.

THE WEBSITE ARE VERY FOREIGN:

1. <http://www.investopedia.com/terms/f/financialperformance.asp>



الملاحق

الملحق رقم 01 : متغير مخاطر الائتمان

| معدل مخاطر الائتمان=مخصصات خسائر القروض/اجمالي القروض | | | | | |
|---|-----|---------|---------------------|------------------|-----------------------|
| الرقم | بنك | السنوات | مخصصات خسائر القروض | اجمالي القروض | معدل مخاطر الائتمان % |
| 1 | AGB | 2009 | 656 800,00 | 22 755 034,00 | 0,028863943 |
| 1 | AGB | 2010 | 722 434,00 | 26 515 037,00 | 0,0272462 |
| 1 | AGB | 2011 | 741 283,00 | 44 643 575,00 | 0,016604472 |
| 1 | AGB | 2012 | 1 611 799,00 | 64 967 743,00 | 0,02480922 |
| | AGB | 2013 | 684 983,00 | 81 265 308,00 | 0,008428972 |
| | AGB | 2014 | 180 495,00 | 101 245 976,00 | 0,001782738 |
| | AGB | 2015 | 201 292,00 | 114 024 939,00 | 0,001765333 |
| | AGB | 2016 | 3 815,00 | 136 222 227,00 | 2,80057E-05 |
| | | | | | 0,01369111 |
| 2 | SGA | 2009 | 545 234,00 | 101 624 535,00 | 0,005365181 |
| | SGA | 2010 | 1 464 042,00 | 116 283 790,00 | 0,01259025 |
| | SGA | 2011 | 1 964 724,00 | 125 070 497,00 | 0,015708933 |
| | SGA | 2012 | 2 816 993,00 | 142 602 285,00 | 0,019754193 |
| | SGA | 2013 | 2 688 302,00 | 145 897 047,00 | 0,018426021 |
| | SGA | 2014 | 2 906 649,00 | 150 479 419,00 | 0,019315924 |
| | SGA | 2015 | 1 844 348,00 | 185 888 297,00 | 0,009921808 |
| | SGA | 2016 | 1 626 566,00 | 202 413 197,00 | 0,008035869 |
| | | | | | 0,013639772 |
| 3 | BNA | 2009 | 14 277 592,00 | 876 073 468,00 | 0,016297254 |
| | BNA | 2010 | 34 894 591,00 | 858 981 230,00 | 0,040623229 |
| | BNA | 2011 | 21 728 193,00 | 1 136 508 295,50 | 0,019118376 |
| | BNA | 2012 | 8 561 795,00 | 1 414 035 361,00 | 0,006054866 |
| | BNA | 2013 | 16 233 068,00 | 1 484 279 689,00 | 0,010936664 |
| | BNA | 2014 | 42 787 301,00 | 1 886 810 712,00 | 0,02267705 |
| | BNA | 2015 | 4 440 056,00 | 2 018 391 700,00 | 0,002199799 |
| | BNA | 2016 | 20 965 730,00 | 1 551 709 194,00 | 0,013511378 |
| | | | | | 0,016427327 |
| 4 | BEA | 2009 | 28 311 392,00 | 1 136 508 297,50 | 0,024910854 |
| | BEA | 2010 | 34 894 591,00 | 858 981 230,00 | 0,040623229 |
| | BEA | 2011 | 21 728 193,00 | 1 136 508 295,50 | 0,019118376 |
| | BEA | 2012 | 8 561 795,00 | 1 414 035 361,00 | 0,006054866 |
| | BEA | 2013 | 16 233 068,00 | 1 484 279 689,00 | 0,010936664 |
| | BEA | 2014 | 42 787 301,00 | 1 886 810 712,00 | 0,02267705 |
| | BEA | 2015 | 4 440 056,00 | 2 018 391 700,00 | 0,002199799 |
| | BEA | 2016 | 20 965 730,00 | 1 551 709 194,00 | 0,013511378 |
| | | | | | 0,017504027 |

الملحق رقم 02: متغير مخاطر كفاية راس المال

| CR2 | كفاية راس مال = راس مال / اجمالي الاصول | | | | الرقم |
|-------------|---|--------------------|---------|---------|-------|
| | معدل كفاية راس مال | اجمالي الاصول | راس مال | السنوات | |
| 0,21638413 | 46 214 110,00 | 10 000 000,00 | 2009 | AGB | 1 |
| 0,174493384 | 57 308 763,00 | 10 000 000,00 | 2010 | AGB | |
| 0,132958422 | 75 211 482,00 | 10 000 000,00 | 2011 | AGB | |
| 0,095021568 | 105 239 265,00 | 10 000 000,00 | 2012 | AGB | |
| 0,071961843 | 138 962 534,00 | 10 000 000,00 | 2013 | AGB | |
| 0,056554864 | 176 819 451,00 | 10 000 000,00 | 2014 | AGB | |
| 0,056376933 | 177 377 511,00 | 10 000 000,00 | 2015 | AGB | |
| 0,052803213 | 189 382 415,00 | 10 000 000,00 | 2016 | AGB | |
| 0,107069295 | | | | | 2 |
| 0,064440724 | 155 181 372,00 | 10 000 000,00 | 2009 | SGA | |
| 0,063200856 | 158 225 705,00 | 10 000 000,00 | 2010 | SGA | |
| 0,059859846 | 167 056 894,00 | 10 000 000,00 | 2011 | SGA | |
| 0,049386257 | 202 485 482,00 | 10 000 000,00 | 2012 | SGA | |
| 0,044922517 | 222 605 512,00 | 10 000 000,00 | 2013 | SGA | |
| 0,041095049 | 243 338 316,00 | 10 000 000,00 | 2014 | SGA | |
| 0,04020392 | 248 731 962,00 | 10 000 000,00 | 2015 | SGA | |
| 0,033654531 | 297 136 807,00 | 10 000 000,00 | 2016 | SGA | |
| 0,049595463 | | | | | |
| 0,03299655 | 1 260 737 875,00 | 41 600 000,00 | 2009 | BNA | 3 |
| 0,029261046 | 1 421 685 356,00 | 41 600 000,00 | 2010 | BNA | |
| 0,025668511 | 1 620 662 782,00 | 41 600 000,00 | 2011 | BNA | |
| 0,020193393 | 2 060 079 716,00 | 41 600 000,00 | 2012 | BNA | |
| 0,019037764 | 2 185 130 565,00 | 41 600 000,00 | 2013 | BNA | |
| 0,01587411 | 2 620 619 286,00 | 41 600 000,00 | 2014 | BNA | |
| 0,015299286 | 2 719 081 219,00 | 41 600 000,00 | 2015 | BNA | |
| 0,01463052 | 2 843 371 178,00 | 41 600 000,00 | 2016 | BNA | |
| 0,021620147 | | | | | |
| 0,011219386 | 2 183 720 293 755,00 | 24 500 000 000,00 | 2009 | BEA | 4 |
| 0,010347917 | 2 367 626 162,00 | 24 500 000,00 | 2010 | BEA | |
| 0,028823848 | 2 636 705 516 258,00 | 76 000 000 000,00 | 2011 | BEA | |
| 0,032932374 | 2 307 759 548 231,36 | 76 000 000 000,00 | 2012 | BEA | |
| 0,472939682 | 211 443 454 229,51 | 100 000 000 000,00 | 2013 | BEA | |
| 0,038662224 | 2 586 504 053 489,43 | 100 000 000 000,00 | 2014 | BEA | |
| 0,038419991 | 2 602 811 618 703,04 | 100 000 000 000,00 | 2015 | BEA | |
| 0,132958422 | 2 574 006 188 481,00 | 150 000 000 000,00 | 2016 | BEA | |
| 0,095787981 | | | | | |

الملحق رقم 03: متغير مخاطر السيولة

| | اجمالي القروض على اجمالي الودائع | | نسبة السيولة= | | |
|-------|----------------------------------|---------|-----------------------|----------------------|----------------|
| الرقم | بنك | السنوات | اجمالي القروض | اجمالي الودائع | معدل السيولة % |
| 1 | AGB | 2009 | 22 755 034,00 | 25 753 666,00 | 0,883564849 |
| | AGB | 2010 | 26 515 037,00 | 38 521 015,00 | 0,688326541 |
| | AGB | 2011 | 44 643 575,00 | 50 225 293,00 | 0,888866392 |
| | AGB | 2012 | 64 967 743,00 | 75 899 968,00 | 0,855965354 |
| | AGB | 2013 | 81 265 308,00 | 104 470 879,00 | 0,77787522 |
| | AGB | 2014 | 101 245 976,00 | 135 822 020,00 | 0,745431234 |
| | AGB | 2015 | 114 024 939,00 | 137 286 466,00 | 0,830562125 |
| | AGB | 2016 | 136 222 227,00 | 147 830 356,00 | 0,921476689 |
| | | | | | 0,824008551 |
| 2 | SGA | 2009 | 101 624 535,00 | 114 348 822,00 | 0,888723935 |
| | SGA | 2010 | 116 283 790,00 | 117 923 939,00 | 0,986091467 |
| | SGA | 2011 | 125 070 497,00 | 132 149 513,00 | 0,946431766 |
| | SGA | 2012 | 142 602 285,00 | 161 362 066,00 | 0,883741071 |
| | SGA | 2013 | 145 897 047,00 | 182 176 956,00 | 0,800853468 |
| | SGA | 2014 | 150 479 419,00 | 198 038 063,00 | 0,759850994 |
| | SGA | 2015 | 185 888 297,00 | 198 321 106,00 | 0,937309703 |
| | SGA | 2016 | 202 413 194,00 | 242 024 415,00 | 0,836333781 |
| | | | | | 0,879917023 |
| 3 | BNA | 2009 | 876 073 468,00 | 958 414 047,00 | 0,914086632 |
| | BNA | 2010 | 858 981 230,00 | 1 062 090 975,00 | 0,808764268 |
| | BNA | 2011 | 1 136 508 295,50 | 1 264 198 781,50 | 0,89899493 |
| | BNA | 2012 | 1 414 035 361,00 | 1 466 306 588,00 | 0,964351775 |
| | BNA | 2013 | 1 484 279 689,00 | 1 563 578 867,00 | 0,949283545 |
| | BNA | 2014 | 1 886 810 712,00 | 1 938 033 475,00 | 0,973569722 |
| | BNA | 2015 | 2 018 391 700,00 | 2 184 872 337,00 | 0,923803037 |
| | BNA | 2016 | 1 551 709 194,00 | 1 897 832 686,00 | 0,817621704 |
| | | | | | 0,906309452 |
| 4 | BEA | 2009 | 1 035 924 702 679,06 | 118 309 230 326,49 | 8,756076764 |
| | BEA | 2010 | 1 916 570 657,00 | 2 084 366 235,00 | 0,919498035 |
| | BEA | 2011 | 2 069 932 834 701,12 | 2 304 100 241 417,99 | 0,898369263 |
| | BEA | 2012 | 1 289 618 098 357,32 | 1 969 626 678 558,46 | 0,654752554 |
| | BEA | 2013 | 1 394 534 330 166,46 | 1 740 450 239 728,30 | 0,801249182 |
| | BEA | 2014 | 1 631 441 286 422,37 | 2 206 716 843 563,57 | 0,739307035 |
| | BEA | 2015 | 1 753 145 396 258,21 | 2 126 092 519 173,56 | 0,824585657 |
| | BEA | 2016 | 10 647 542 875 974,70 | 2 163 981 853 179,25 | 4,920347581 |
| | | | | | 2,314273259 |

الملحق رقم 04: محدد العائد على الاصول

| معدل العائد على الاصول =ROA=صافي الدخل على اجمالي الاصول | | | | | | |
|--|-----|---------|-------------------|----------------------|------------------------------|--|
| الرقم | بنك | السنوات | صافي الدخل | اجمالي الاصول | معدل العائد على الاصول % ROA | |
| 1 | AGB | 2009 | 1 462 552,00 | 46 214 110,00 | 0,031647304 | |
| | AGB | 2010 | 2 031 054,00 | 57 308 763,00 | 0,035440549 | |
| | AGB | 2011 | 2 591 296,00 | 75 211 482,00 | 0,034453463 | |
| | AGB | 2012 | 3 999 080,00 | 105 239 265,00 | 0,037999885 | |
| | AGB | 2013 | 5 035 072,00 | 138 962 534,00 | 0,036233306 | |
| | AGB | 2014 | 4 010 423,00 | 176 819 451,00 | 0,022680893 | |
| | AGB | 2015 | 3 628 435,00 | 177 377 511,00 | 0,020456004 | |
| | AGB | 2016 | 2 631 793,00 | 189 382 415,00 | 0,013896713 | |
| | | | | | 0,029101014 | |
| 2 | SGA | 2009 | 2 591 701,00 | 155 181 372,00 | 0,016701109 | |
| | SGA | 2010 | 3 422 827,00 | 158 225 705,00 | 0,02163256 | |
| | SGA | 2011 | 4 355 723,00 | 167 056 894,00 | 0,026073291 | |
| | SGA | 2012 | 5 169 254,00 | 202 485 482,00 | 0,025529011 | |
| | SGA | 2013 | 4 020 080,00 | 222 605 512,00 | 0,018059211 | |
| | SGA | 2014 | 5 137 029,00 | 243 338 316,00 | 0,021110646 | |
| | SGA | 2015 | 4 416 399,00 | 248 731 962,00 | 0,017755655 | |
| | SGA | 2016 | 5 596 279,00 | 297 136 807,00 | 0,018834015 | |
| | | | | | 0,020711937 | |
| 3 | BNA | 2009 | 21 016 960,00 | 1 260 737 875,00 | 0,016670365 | |
| | BNA | 2010 | 32 599 909,00 | 1 421 685 356,00 | 0,022930467 | |
| | BNA | 2011 | 29 890 204,00 | 1 740 882 536,00 | 0,01716957 | |
| | BNA | 2012 | 29 890 204,00 | 2 060 079 716,00 | 0,014509246 | |
| | BNA | 2013 | 29 890 204,00 | 2 185 130 565,00 | 0,01367891 | |
| | BNA | 2014 | 29 890 204,00 | 2 620 619 286,00 | 0,011405779 | |
| | BNA | 2015 | 29 890 204,00 | 2 719 081 219,00 | 0,010992759 | |
| | BNA | 2016 | 29 890 204,00 | 2 843 371 178,00 | 0,010512241 | |
| | | | | | 0,014733667 | |
| 4 | BEA | 2009 | 45 112 326 644,00 | 2 183 720 293 755,00 | 0,020658473 | |
| | BEA | 2010 | 19 168 656,00 | 2 367 626 126,00 | 0,00809615 | |
| | BEA | 2011 | 30 260 305 674,85 | 2 636 705 516 258,00 | 0,011476559 | |
| | BEA | 2012 | 35 557 303 381,83 | 2 302 937 528 673,58 | 0,015439977 | |
| | BEA | 2013 | 20 931 942 640,31 | 2 111 443 454 229,51 | 0,00991357 | |
| | BEA | 2014 | 29 807 652 822,91 | 2 581 393 491 140,22 | 0,011547117 | |
| | BEA | 2015 | 33 418 665 080,57 | 2 602 811 619 703,02 | 0,012839448 | |
| | BEA | 2016 | 34 572 413 175,99 | 2 574 006 188 481,00 | 0,013431364 | |
| | | | | | 0,012925332 | |

ملحق رقم 05: محدد العائد على الحقوق الملكية

| العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل/حقوق الملكية | | ROE | | | | | | | |
|---|-----|-------------------|----------------|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|
| الرقم | بنك | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| 1 | AGB | 1 462 552,00 | 2 031 054,00 | 2 591 296,00 | 3 999 080,00 | 5 035 072,00 | 4 010 423,00 | 3 628 435,00 | 2 631 793,00 |
| 1 | AGB | 10 093 668,00 | 10 166 795,00 | 10 000 000,00 | 10 397 913,00 | 10 597 867,00 | 10 849 620,00 | 10 849 620,00 | 11 000 000,00 |
| 1 | AGB | 0,14489797 | 0,199773282 | 0,2591296 | 0,384604103 | 0,475102396 | 0,369637185 | 0,334429685 | 0,239253909 |
| 1 | AGB | 0,300853516 | 0,244552812 | 0,256321973 | 0,291714669 | 0,295297269 | 0,207493258 | 0,231184576 | 0,158150702 |
| 1 | AGB | 10 494 435,38 | 3 173 713,13 | #REF! | #REF! | #REF! | | | |
| 2 | SGA | 2 591 701,00 | 3 422 827,00 | 4 355 723,00 | 5 169 254,00 | 4 020 080,00 | 5 137 029,00 | 4 416 399,00 | 5 596 279,00 |
| 2 | SGA | 10 597 715,00 | 13 353 623,00 | 14 931 450,00 | 17 505 255,00 | 19 374 509,00 | 22 220 466,00 | 27 925 257,00 | 30 521 853,00 |
| 2 | SGA | 0,291714669 | 0,295297269 | 0,207493258 | 0,231184576 | 0,158150702 | 0,183353186 | 0,233508556 | 0,423505633 |
| 2 | SGA | 0,233508556 | 0,423505633 | 0,490668882 | 0,324661838 | 0,211678103 | 0,215409338 | 0,201456841 | 0,1711032 |
| 2 | SGA | 49 626 164,00 | 66 439 732,00 | 107 247 403,00 | 128 404 864,00 | 140 585 363,00 | 147 845 349,00 | 172 629 808,00 | 197 167 323,00 |
| 2 | SGA | 0,423505633 | 0,490668882 | 0,324661838 | 0,211678103 | 0,215409338 | 0,201456841 | 0,1711032 | 0,1593565 |
| 2 | SGA | 21 016 960,00 | 32 599 909,00 | 34 819 139,00 | 27 180 498,00 | 30 283 400,00 | 29 784 457,00 | 515 537 29 | 896 419 31 |
| 2 | SGA | 0,233508556 | 0,423505633 | 0,490668882 | 0,324661838 | 0,211678103 | 0,215409338 | 0,201456841 | 0,1711032 |
| 2 | SGA | 0,423505633 | 0,490668882 | 0,324661838 | 0,211678103 | 0,215409338 | 0,201456841 | 0,1711032 | 0,1593565 |
| 2 | SGA | 0,1711032 | 0,1593565 | 0,274730042 | 0,593107816 | 0,180417621 | 0,248412624 | 0,252941885 | 0,134065426 |
| 2 | SGA | 0,274730042 | 0,593107816 | 0,180417621 | 0,248412624 | 0,252941885 | 0,134065426 | 0,183924926 | 0,188942771 |
| 2 | SGA | 0,593107816 | 0,180417621 | 0,248412624 | 0,252941885 | 0,134065426 | 0,183924926 | 0,188942771 | 0,178400919 |
| 2 | SGA | 0,183924926 | 0,188942771 | 0,178400919 | 0,245026748 | | | | |
| 2 | SGA | 0,245026748 | | | | | | | |
| 3 | BAN | 21 016 960,00 | 32 599 909,00 | 34 819 139,00 | 27 180 498,00 | 30 283 400,00 | 29 784 457,00 | 515 537 29 | 896 419 31 |
| 3 | BAN | 49 626 164,00 | 66 439 732,00 | 107 247 403,00 | 128 404 864,00 | 140 585 363,00 | 147 845 349,00 | 172 629 808,00 | 197 167 323,00 |
| 3 | BAN | 0,423505633 | 0,490668882 | 0,324661838 | 0,211678103 | 0,215409338 | 0,201456841 | 0,1711032 | 0,1593565 |
| 3 | BAN | 0,423505633 | 0,490668882 | 0,324661838 | 0,211678103 | 0,215409338 | 0,201456841 | 0,1711032 | 0,1593565 |
| 3 | BAN | 0,1711032 | 0,1593565 | 0,274730042 | 0,593107816 | 0,180417621 | 0,248412624 | 0,252941885 | 0,134065426 |
| 3 | BAN | 0,274730042 | 0,593107816 | 0,180417621 | 0,248412624 | 0,252941885 | 0,134065426 | 0,183924926 | 0,188942771 |
| 3 | BAN | 0,593107816 | 0,180417621 | 0,248412624 | 0,252941885 | 0,134065426 | 0,183924926 | 0,188942771 | 0,178400919 |
| 3 | BAN | 0,183924926 | 0,188942771 | 0,178400919 | 0,245026748 | | | | |
| 3 | BAN | 0,245026748 | | | | | | | |
| 4 | BEA | 45 112 326 644,00 | 19 168 656,00 | 30 260 305 674,85 | 35 557 303 381,83 | 20 931 942 640,31 | 29 807 652 822,91 | 33 418 665 080,57 | 34 572 413 175,99 |
| 4 | BEA | 76 060 920 883,00 | 106 246 030,00 | 121 814 685 775,00 | 140 574 991 449,00 | 156 132 294 831,29 | 162 064 237 471,59 | 176 871 890 294,00 | 193 790 555 375,00 |
| 4 | BEA | 0,593107816 | 0,180417621 | 0,248412624 | 0,252941885 | 0,134065426 | 0,183924926 | 0,188942771 | 0,178400919 |
| 4 | BEA | 0,593107816 | 0,180417621 | 0,248412624 | 0,252941885 | 0,134065426 | 0,183924926 | 0,188942771 | 0,178400919 |
| 4 | BEA | 0,183924926 | 0,188942771 | 0,178400919 | 0,245026748 | | | | |
| 4 | BEA | 0,245026748 | | | | | | | |
| 4 | BEA | 0,593107816 | 0,180417621 | 0,248412624 | 0,252941885 | 0,134065426 | 0,183924926 | 0,188942771 | 0,178400919 |
| 4 | BEA | 0,183924926 | 0,188942771 | 0,178400919 | 0,245026748 | | | | |
| 4 | BEA | 0,245026748 | | | | | | | |
| 4 | BEA | 0,593107816 | 0,180417621 | 0,248412624 | 0,252941885 | 0,134065426 | 0,183924926 | 0,188942771 | 0,178400919 |
| 4 | BEA | 0,183924926 | 0,188942771 | 0,178400919 | 0,245026748 | | | | |
| 4 | BEA | 0,245026748 | | | | | | | |

الملحق رقم 06: متغيرات دراسة تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية

| date | ban | n | ROA | ROE | CR1 | CR2 | CR3 |
|------|-----|------|------------|------------|------------|------------|------------|
| 1 | AGB | 2009 | 0,0316473 | 0,14489797 | 0,02886394 | 0,21638413 | 0,88356485 |
| 1 | AGB | 2010 | 0,03544055 | 0,19977328 | 0,0272462 | 0,17449338 | 0,68832654 |
| 1 | AGB | 2011 | 0,03445346 | 0,2591296 | 0,01660447 | 0,13295842 | 0,88886639 |
| 1 | AGB | 2012 | 0,03799989 | 0,3846041 | 0,02480922 | 0,09502157 | 0,85596535 |
| 1 | AGB | 2013 | 0,03623331 | 0,4751024 | 0,00842897 | 0,07196184 | 0,77787522 |
| 1 | AGB | 2014 | 0,02268089 | 0,36963719 | 0,00178274 | 0,05655486 | 0,74543123 |
| 1 | AGB | 2015 | 0,020456 | 0,33442969 | 0,00176533 | 0,05637693 | 0,83056213 |
| 1 | AGB | 2016 | 0,01389671 | 0,23925391 | 2,8006E-05 | 0,05280321 | 0,92147669 |
| 2 | SGA | 2009 | 0,01670111 | 0,24455281 | 0,00536518 | 0,06444072 | 0,88872393 |
| 2 | SGA | 2010 | 0,02163256 | 0,25632197 | 0,01259025 | 0,06320086 | 0,98609147 |
| 2 | SGA | 2011 | 0,02607329 | 0,29171467 | 0,01570893 | 0,05985985 | 0,94643177 |
| 2 | SGA | 2012 | 0,02552901 | 0,29529727 | 0,01975419 | 0,04938626 | 0,88374107 |
| 2 | SGA | 2013 | 0,01805921 | 0,20749326 | 0,01842602 | 0,04492252 | 0,80085347 |
| 2 | SGA | 2014 | 0,02111065 | 0,23118458 | 0,01931592 | 0,04109505 | 0,75985099 |
| 2 | SGA | 2015 | 0,01775566 | 0,1581507 | 0,00992181 | 0,04020392 | 0,9373097 |
| 2 | SGA | 2016 | 0,01883401 | 0,18335319 | 0,00803587 | 0,03365453 | 0,83633378 |
| 3 | BNA | 2009 | 0,01667036 | 0,42350563 | 0,01629725 | 0,03299655 | 0,91408663 |
| 3 | BNA | 2010 | 0,02293047 | 0,49066888 | 0,04062323 | 0,02926105 | 0,80876427 |
| 3 | BNA | 2011 | 0,01716957 | 0,32466184 | 0,01911838 | 0,02566851 | 0,89899493 |
| 3 | BNA | 2012 | 0,01450925 | 0,2116781 | 0,00605487 | 0,02019339 | 0,96435178 |
| 3 | BNA | 2013 | 0,01367891 | 0,21540934 | 0,01093666 | 0,01903776 | 0,94928354 |
| 3 | BNA | 2014 | 0,01140578 | 0,20145684 | 0,02267705 | 0,01587411 | 0,97356972 |
| 3 | BNA | 2015 | 0,01099276 | 0,1711032 | 0,0021998 | 0,01529929 | 0,92380304 |
| 3 | BNA | 2016 | 0,01051224 | 0,1593565 | 0,01351138 | 0,01463052 | 0,8176217 |
| 4 | BEA | 2009 | 0,02065847 | 0,59310782 | 0,02491085 | 0,01121939 | 8,75607676 |
| 4 | BEA | 2010 | 0,00809615 | 0,18041762 | 0,04062323 | 0,01034792 | 0,91949803 |
| 4 | BEA | 2011 | 0,01147656 | 0,24841262 | 0,01911838 | 0,02882385 | 0,89836926 |
| 4 | BEA | 2012 | 0,01543998 | 0,25294189 | 0,00605487 | 0,03293237 | 0,65475255 |
| 4 | BEA | 2013 | 0,00991357 | 0,13406543 | 0,01093666 | 0,47293968 | 0,80124918 |
| 4 | BEA | 2014 | 0,01154712 | 0,18392493 | 0,02267705 | 0,03866222 | 0,73930703 |
| 4 | BEA | 2015 | 0,01283945 | 0,18894277 | 0,0021998 | 0,03841999 | 0,82458566 |
| 4 | BEA | 2016 | 0,01343136 | 0,17840092 | 0,01351138 | 0,13295842 | 4,92034758 |

الملحق رقم 07: متوسطات مؤشرات مخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية

| BAK | ROA | ROE | CR1 | CR2 | CR3 |
|----------|------------|------------|------------|------------|------------|
| AGB | 0,02910101 | 0,30085352 | 0,01369111 | 0,10706929 | 0,82400855 |
| SGA | 0,02071194 | 0,23350856 | 0,01363977 | 0,04959546 | 0,87991702 |
| BNA | 0,01473367 | 0,27473004 | 0,01642733 | 0,02162015 | 0,90630945 |
| BEA | 0,01292533 | 0,24502675 | 0,01750403 | 0,09578798 | 2,31427326 |
| MOYENNE | 0,01936799 | 0,26352972 | 0,01531556 | 0,06851822 | 1,23112707 |
| ECARTYPE | 0,00729207 | 0,03034328 | 0,00195555 | 0,03994715 | 0,7229122 |

الفهرس

الفهرس

| | |
|--|--|
| | الاهداء |
| | الشكر |
| V | الملخص: |
| VII | قائمة المحتويات |
| IX..... | قائمة الجداول |
| X..... | قائمة الملاحق |
| X..... | قائمة الاختصارات والرموز |
| ب | أ - مقدمة |
| الفصل الأول: الإطار المفاهيمي الاداء المالي و مخاطر الائتمان المصرفي | |
| 2..... | تمهيد: |
| 3..... | المبحث الاول: الأداء المالي للبنوك التجارية: |
| 3..... | المطلب الأول: الاداء المالي للبنوك - المفاهيم الأساسية. |
| 3..... | - اولاً: مفهوم الاداء المالي للبنوك التجارية |
| 4..... | ثانياً: أهمية الاداء المالي: |
| 4..... | ثالثاً : العوامل المؤثرة على الأداء المالي: |
| 6..... | المطلب الثاني: مؤشرات الاداء المالي. |
| 6..... | -أولاً: مؤشرات الأداء المالي. |
| 7..... | - المطلب الثالث: ادوات قياس الاداء المالي للبنوك. |
| 10..... | المبحث الثاني: مخاطر الائتمان المصرفي. |
| 10..... | التمهيد: |
| 10..... | المطلب الأول : تعريف المخاطر الائتمان المصرفي وأسبابها : |
| 10..... | اولاً: تعريف مخاطر الائتمان المصرفي. |

| | |
|----|--|
| 11 | ثانيا : أسباب مخاطر الائتمان المصرفي. |
| 12 | المطلب الثاني : أنواع تقسيمات مخاطر الائتمان المصرفي. |
| 13 | أولا: أنواع المخاطر الائتمان المصرفي |
| 18 | ثانيا : تقسيمات مخاطر الائتمان المصرفي |
| 19 | المطلب الثالث: مؤشرات قياس مخاطر الائتمان المصرفي ومعالجتها |
| 19 | أولا: مؤشرات قياس مخاطر الائتمان المصرفي |
| 23 | ثانيا: معالجة المخاطر الائتمانية |
| 27 | المبحث الثالث: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة. |
| 27 | المطلب الأول: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة العربية والأجنبية |
| 27 | أولا: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة اقتصاديات العربية. |
| 28 | ثانيا: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة باللغة الاجنبية: |
| 30 | المطلب الثاني: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة. |
| 31 | خلاصة الفصل : |
| | الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور تسيير مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي للبنوك التجارية. |
| 33 | تمهيد |
| 34 | المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة |
| 34 | المطلب الأول: الطريقة المتبعة |
| 34 | أولا: عينة الدراسة |
| 35 | المطلب الثاني: خطوات الدراسة ومصدر البيانات |
| 36 | المطلب الثالث: أدوات الدراسة |
| 36 | أولا: تقديم نموذج بانل |
| 37 | ثانيا: نماذج بانل |
| 38 | المبحث الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة |

| | |
|----|-------------------------------------|
| 38 | المطلب الأول: اختيار نموذج الدراسة: |
| 43 | المطلب الثاني: تفسير النموذج |
| 44 | المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج |
| 45 | خلاصة الفصل الثاني |
| 47 | خاتمة: |
| 50 | قائمة المراجع |
| 54 | الملاحق |
| 62 | الفهرس |